

العدالة التنبؤية والعدالة القضائية

الفرص والتحديات

دراسة نقدية معمقة في الموقف الأنكلوسكسوني واللاتيني

«Predictive Justice» and Judicial Justice

Opportunities and Challenges

An In-depth Critical Study in the Anglo-Saxon and Latin Position

الأستاذ الدكتور محمد عرفان الخطيب¹

1 أستاذ القانون المدني-قسم القانون، كلية أحمد بن محمد العسكرية-الدوحة(قطر)

تاريخ الإرسال : 2019-04-12 ، تاريخ القبول: 2019-05-21، تاريخ النشر: 2019-05-27

ملخص عربي

يقدم البحث دراسة أكاديمية تأسيسية تبحث وفق منهج تحليلي معمق، واحدة من أكثر القضايا الحديثة الجدلية في أوساط الفقه الغربي تحديداً الفرنسي، ونعني بها واقع العدالة القضائية في العصر الرقمي وفق مفهوم: "العدالة التنبؤية"، والأثر المترتب لهذه العدالة على العدالة القضائية ضمن منظومة العدالة القانونية في التشريع الفرنسي، مع الإضاءة ما أمكن ذلك على التجارب الأنكلوسكسونية. وذلك وفق مخطط بحثي يعرض في قسمه الأول للفرص التي يتيحها هذا المفهوم لمنظومة العدالة القضائية ككل، سيما في ضوء تعزيز مبدأ ديمقراطية العدالة؛ وفي قسمه الثاني للتحديات التي يفرضها هذا المفهوم على هذه المنظومة العدلية التقليدية والخشية من قولبته لنظام العدالة القضائية رقمياً وإقليمياً.

وقد بيّن البحث أنه ومع عصر الانفتاح الرقمي، إن كانت العدالة بشكلها التقليدي قد غدت أكثر قرباً من مختلف العاملين فيها، إلا أنها غدت بالمقابل أكثر تكلفة بالنسبة للراغبين في التعامل معها بشكلها الرقمي، ما جعلها بوصفها: "تنبؤية"، عدالة أكثر انفتاحاً وأكثر تكلفة. كما بيّن البحث حالة القلق والترقب التي تعترى هذا المفهوم في البيئة القانونية الفرنسية: بين مفهوم العدالة الزجاجية، مروراً بالعدالة الحسابية الرقمية، وصولاً للعدالة الرأسمالية. ناهيك عن الخشية من تنميط العمل القضائي بقالب رقمي مكرر، أنكلوسكسوني المصدر والهوية. في ضوء النتائج السابقة، أوصى البحث بضرورة التعامل مع كل المخاوف التي تثيرها العدالة التنبؤية باعتبارها

* Corresponding author, e-mail: arfanalkhatib@yahoo.fr

تحديات وليس معوقات، مبيناً أن إحساسنا بالعجز الحالي، إنما هو نتيجةً طبيعيةً لعدم فهمنا للأمر! وأن نجاحنا في هذا الأمرهٗن في قدرتنا على التكيف والفهم الدقيق لهذا القادم الجديد، لاستقباله والترحيب به، كما التعايش معه، بأعلى ما يمكن من منافع، وبأقل ما يمكن من خسائر. مؤكداً أن أي حديث عن عدالة تنبؤية رقمية قادرة على أن تحل محل العدالة التقليدية الإنسانية، هو محض تصور غير ممكن التحقق حالياً، كون العدالة في فكرها وتكوينها إنسانية الطابع، لارقمية الوجود.

الكلمات المفتاحية: التنبؤ القانوني، ديمقراطية العدالة، العدالة الرقمية، الاحتماليات القانونية، رقمنة العدالة.

English abstract

This research presents an original academic study that investigates, in an in-depth analytical methodology, one of the most controversial debate issues in the circles of the western, in particular the French, jurisprudence. In this respect, we mean the reality of the judicial justice in the digital age as per the concept of the “predictive justice”, and the consequent effect of such justice on the judicial justice, within the system of legal justice in the French legislation, while shedding light as much as possible on the Anglo-Saxon experiences. This is carried out as per a research outline that displays in its first part the opportunities that are provided by such concept for the judicial justice system as a whole, particularly in the shadow of reinforcing the principle of the democracy of justice. In the second part, it displays the challenges imposed by such concept on this traditional justice system and the fear of molding the judicial justice system digitally and regionally.

The research has demonstrated that, with the age of digital openness, if the justice in its traditional form has become closer from various workers in it, it has become in contrast more costly for those who are wishing to deal with it via its digital form. In this way, it makes it as “predictive” a more open and more costly justice. The research also displays the situation of anxiety and anticipation that involves this concept in the French legal environment: between the concept of glass justice, through the digital calculation justice, to reach the capitalism justice, not to mention the standardization of judicial work in a duplicate digital template of an Anglo-Saxon source and identity.

In light of the above findings, the researcher recommends that it is necessary to address all the fears that are raised by the predictive justice as challenges rather than obstacles, showing that our

present disability is a natural outcome of lacking our understanding of the issue! Our success in this issue is governed by our capability of adaptation and delicate understanding of this newcomer in order to welcome it in addition to co-existence with it to achieve the highest possible benefits with the lowest possible losses. At the same time, it emphasizes that any talk about a digital predictive justice capable of replacing the traditional justice is merely an imagination that cannot be achieved at present, since justice in its thought and composition is a human nature rather than digital entity.

Keywords: Legal prediction, Democracy of justice, Digital justice, Legal probabilities, Justice digitalization.

مقدمة

كثيرة هي الطروحات التي كانت حتى عهد قريب خيالية التصور، بديهيات مقرر بها! الأمر الذي جعل المنظومة الفكرية في العديد من العلوم الإنسانية بما فيها القانونية، تُعيد النظر في الكثير من الجدليات التي كانت تشكل الإطار النظري والفكري الحاكم لها¹. فما كانت مجرد آراء شاذة، فردية، غير مقبولة، هي اليوم حقائق تمثل المنطق الأقرب للصدق والمصدقية، ولعل أكثر ما تنطبق هذه الفرضية على حالة الزواج الحالي بين الذكاء الاصطناعي "Artificial intelligence" والعديد من العلوم الإنسانية بما فيها القانونية²، ما أنتج عدالة افتراضية استشرافية يتعارف عليها في الأوساط الفقهية بـ: «العدالة التنبؤية»³ «Predictive Justice»، تمثلت بقدرة هذه الأخيرة على مساعدة المؤسسة القضائية في الوصول لعدالة قانونية أكثر موثوقية، معيدة بذلك التأكيد على الترابط القائم بين القانون والرياضيات، وبأن العدالة كما لها جانبها الإنساني⁴ فإن لها جانبها الرياضي الإحصائي⁵، وكلاهما يجتمعان في عنصر مفصلي واحد هو: «التنبؤ»⁶، باعتبار أن الوصول إلى العدالة لا يخرج في جوهره عن استخدام مجموعة من المهارات والخبرات القانونية في تحليل وفهم النص القانوني والظروف المحيطة به، وفق مفهوم التحليلات القانونية «Legal analytics»، ضمن نبوءة قانونية⁷ تُشعر القاضي أن ما ينطق به هو: «العدل»⁸.

من هنا تأتي فكرة هذه الورقة البحثية التي تحاول، عبر دراسة قانونية تأسيسية معمقة، البحث في واقع العدالة القضائية في العصر الرقمي وفق مفهوم العدالة التنبؤية في الفقه الأنكلوسكسوني واللاتيني، والأثر المترتب لهذه العدالة على العدالة القضائية، بهدف توضيح الموقف القانوني منها، والتحديات التي تفرضها على العدالة القضائية لا سيما في التشريع الفرنسي، كما الإمكانيات المتاحة أمام نجاحها في تقديم عدالة قضائية أكثر كفاءة من نظيرتها التقليدية، وصولاً لفهم كيفية التعاطي المستقبلي مع هذه العدالة والمتغيرات التي ستحملها، بما يمكننا من التحضر لهذا التحول الرقمي في مفهوم العدالة.

مع التأكيد والتذكير بأن المفهوم المؤطر لهذه العدالة التنبؤية لا يزال حتى حينه، قيد التبلور والتكون في المجتمع الغربي، وذو خصوصية تتجاوز الإدراك البشري الحالي. ذلك أن نتائجها وتبعاتها لا تزال غير محددة التصور حتى حينه، إن كان من حيث هذه التحديات أو من حيث الخيارات المتاحة أمامنا لتحويلها لفرض. لذلك فإن أي حديث قاطع عنهما يبقى قاصراً بجانب الصواب. كون مثلما هكذا حكم، إنما يزن المستقبل بقواعد الحاضر كما يملئ نتائج الممكن البشري «Human ability»، لفكرة المستطاع الاصطناعي «Artificial capacity»، بما يخالف منطق الأمور والتطور. رغم ذلك، تبقى هذه الدراسات لها أهميتها الكبرى، كونها تبين الجانب الفاعل من الجهود الفقهية والتشريعية الغربية في توضيح هذه العدالة وطبيعتها القانونية، كما تشكل أرضية هامة، بالنسبة لنا -نحن الفقهاء العرب- لفهم هذا المفهوم والموقف الغربي منه⁹، بما فيها حالة الانقسام الواضح حول هذا المفهوم والفائدة المرجوة منه¹⁰.

وهنا نشير أن غاية البحث ليس الخوض في قواعد العدالة القضائية في التشريع الفرنسي أو العربي بالتأصيل والتحليل، أو تناول الجوانب المتعلقة بهذه العدالة بالجانب المدني أو الجنائي أو حتى الإداري. فكل ذلك -رغم أهميته- يبقى خارج البحث الذي سيركز بالعمق والتحليل، على أثر ومنعكسات البيئة الرقمية على مفهوم العدالة القضائية في المفهوم المتعارف عليه بـ «العدالة التنبؤية»، ضمن منظومة العدالة القانونية في التشريع الفرنسي، مع الإضاءة ما أمكن ذلك على التجارب الأنكلوسكسونية¹¹.

بالتالي، فكرة البحث لا تمثل دراسة قانونية تقليدية، بقدر ما تمثل عصفاً ذهنياً هدفه فهم ماهية وكيونة هذه العدالة التنبؤية، وأثرها على المنظومة العدلية التقليدية في المدرسة الفرنسية، وكيفية تجاوز التحديات التي تثيرها ضمن هذه البيئة القانونية. وذلك وفق دراسة إطارية تتناول طبيعة هذه العلاقة بين العدالة التنبؤية والعدالة التقليدية من زاويتين رئيسيتين هما: التحديات التي يفرضها هذا المفهوم الجديد على نظام العدالة التقليدية، والإجراءات الواجب القيام لتحويل هذه التحديات لفرص ترتقي بالعدالة التقليدية لا تحط منه. فإن كانت العدالة التنبؤية ستجعل العدالة القضائية أكثر قرباً من جميع المهتمين بها، ما سيعزز من مبدأ ديمقراطية العدالة ... إلا أن ذلك سيتم وفق مفهوم عدلي رقي قادم إلينا من مدرسة أنكلوسكسونية ... يُخشى أن تعيد قبولية النظام القضائي الفرنسي رقمياً وإقليمياً.

المطلب الأول: الفرصة ... «تعزيز ديمقراطية المؤسسة القضائية»

مبدأ النشر المعرفي للمعلومة القانونية، فقهاً كانت أم قضاءً هي من المبادئ الراسخة في منظومة الفكر الفرنسي. واليوم تشكل البيانات الضخمة التي اعتمدها المشرع الفرنسي كقاعدة رئيسة في التعامل مع الأرشيف الفقهي والقضائي واحدة من أهم السمات التي طغت على مفهوم العدالة في العصر الرقمي، لكل من الحكومة والمشرع على السواء، لاسيما بعد إقرار قانون الجمهورية الرقمية لعام 2016¹² الذي ألزم الأجهزة القضائية العدلية والإدارية بنشر الأحكام القضائية الصادرة عنهم بصورة مجانية، ضمن اشتراطات معينة، ما شكل مادة مفتاحية

هامة ومتجددة لمختلف العاملين في مجال العدالة التنبؤية، لتصبح واحدة من أكثر الأنشطة القانونية الربحية. وبذلك غدت العدالة بشكلها التقليدي أكثر قرباً من مختلف العاملين فيها، وأكثر تكلفة بالنسبة للراغبين في التعامل معها بشكلها الرقمي لا التقليدي، ما جعل العدالة أكثر انفتاحاً وأكثر تكلفة.

أولاً- العدالة التنبؤية والانفتاح المعلوماتي

الانفتاح المعلوماتي يركز على قاعدة بياناتية اجتهادية قوامها كم هائل من المعلومات القانونية التي قد يختلط فيها الموضوعي مع الشخصي، ما يجعل من وضع محددات تؤطر عملية النشر المعلوماتي للمعطيات المكونة لهذه القاعدة ضرورة لا بد منها.

1. مُرتكز الانفتاح المعلوماتي

منذ نشأته، والحلم بقضاء شعبي مجرد طالما راود الكثير من فقهاء القانون والعاملين في المجال القضائي، بجعل القانون ببعديه الفقهي والاجتهادي قانوناً معلوماً للعامة قبل الخاصة، وأكثر قرباً من جميع المعنيين به: متقاضين وقضاة ومحامون، بما يحقق شفافية النظام القانوني والعدلي¹³.

هذا الحلم لم يكن يوماً أكثر قرباً في التحقق ما هو عليه الآن. فمع عصر المعلوماتية وإمكانية النشر الرقمي الهائل وفق مفهوم قاعدة البيانات المفتوحة «Open data»، بما فيها المتعلقة بقاعدة البيانات القضائية المفتوحة «Open data judiciaire»¹⁴، ستغدو هذه البيانات القضائية في متناول الجميع وفق قاعدة بياناتية اجتهادية ضخمة «Big Data Judiciaire»¹⁵.

ضمن هذا الانفتاح الرقمي لقضاء ديمقراطي غايته أن يكون في متناول الجميع، يعتبر قانون الجمهورية الرقمية لعام 2016¹⁶ المرتكز الرئيسي في النشر الملزم والفعال لمختلف الأحكام القضائية الصادرة عن الأجهزة القضائية العدلية والإرادية في الدولة بمختلف درجاتها وأنواعها، وتخصصاتها، وتوزعها الجغرافي أو المناطقي. سواء أكانت صادرة عن قضاة الموضوع أو قضاة القانون، سواء أكانت صادرة عن محاكم الدرجة الأولى أو محاكم الدرجة الثانية، وسواء أكانت تتعلق بالقضاء المدني أو التجاري أو العمالي أو الإداري أو الجنائي، وسواء أكانت صادرة من قضاة فرد أو قضاة جماعة ما سيجعل هذه الأحكام في متناول الجميع سواء أكانوا من أهل التخصص القانوني، قضاة ومحامون، عاملون في الحقل العدلي والقانوني، أو كانوا أكاديميين من أهل التخصص، أو كانوا من عامة الشعب متقاضين ومتخصصين، شركات أو أشخاص. ما يُعدُّ ترجمةً فعليةً لواحدٍ من أهم الحقوق الدستورية المتمثل بمبدأ «ديمقراطية العدالة»، بجعل هذه الأخيرة في متناول الجميع¹⁷.

2. محددات النشر المعلوماتي

النشر الواسع وغير المسبوق لهذه الأحكام القضائية المترجم لهذا الحق الدستوري، سيصطدم بمبدأ دستوري آخر وهو الحق بالخصوصية واحترام الحياة الخاصة المصان في القانون المدني¹⁸ وفي قانون المعلوماتية وحماية البيانات الشخصية¹⁹. ما دفع المشرع الفرنسي لتقييد هذا الحق بالنشر بمراعاة احترام قانون حماية البيانات

الشخصية والقواعد القانونية المتعلقة بالحياة الخاصة²⁰، التي من المفترض أن ينظمها لوائح خاصة تصدر عن مجلس الدولة الفرنسي²¹، بما يجعل من عملية النشر عملية موضوعية تساعد على فهم التوجه القانوني الاستشراقي، وليست شخصية تهدف للتشهير بالأشخاص²². في ضوء ذلك شدد قانون الجمهورية الرقمية على ضرورة منع نشر أي معطيات تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر إلى الأشخاص أطراف النزاع²³، والاقتصار بالنشر على الوقائع القانونية والحجج المؤيدة للقرار، كما المعلومات المتعلقة بالجانب الموضوعي للحكم القضائي²⁴. على أن يصدر مجلس الدولة الفرنسي اللوائح التنفيذية الخاصة بتطبيق هذا القانون والتي لم تصدر حتى تاريخ كتابة هذا المقال. رغم مرور ما يقرب الثلاث سنوات على إصدار هذا القانون!

ونعتقد أن التريث من قبل مجلس الدولة الفرنسي في إصدار التعليمات الخاصة بهذا القانون، بالرغم من هذه المدة، إنما يعود لطبيعة وخصوصية النتائج المترتبة على تحديد هذه البيانات. فمن الواضح أن المشرع الفرنسي في قانون المعلوماتية والبيانات الشخصية قد اعتمد المفهوم الموسع للبيانات الشخصية، بما يضمن جانباً موسعاً من الحماية القانونية. بحيث أنّ هذه البيانات تبقى خاصة طالما مكّنت من التحديد المباشر أو غير المباشر للشخص، أو مكنت من ذلك من خلال عنصر تعريفي محدد أو أكثر، أو مكنت ذلك من خلال الهوية البدنية أو الفيزيولوجية أو الجينية أو النفسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية. موضحاً العنصر المُعرِّف لهذه البيانات من عدمه بكونه الذي يمكن من تحديد الشخص بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ما يجعل منه مؤشراً واسعاً جداً²⁵. الأمر، الذي في حال تبنيه في قانون الجمهورية الرقمية لعام 2016، وتحديدًا فيما يتعلق بمفهوم هذه البيانات ضمن الحكم القضائي، سيفقد هذه العدالة التنبؤية أحد أهم مخرجاتها التفصيلية، المتعلقة بالمعايير الموضوعية غير القانونية المرتبطة بأطراف النزاع، كالأقدمية المهنية، الحالة الصحية، الوضع العائلي، ومكان العمل، مبلغ الراتب، والسبب في إنهاء العمل، والمشاركة في الهيئات التمثيلية، الخ...

فإن كان قرار مجلس الدولة سيتناول البيانات الشخصية وفق المفهوم الحالي لهذه البيانات في قانون المعلوماتية وحماية البيانات الشخصية الحالي²⁶ أو وفق المفهوم الموسع لمشروع القانون المعدل لهذه القانون لعام 2017²⁷ الذي وَضَحَ الآلية التي يمكن من خلالها تحديد العنصر المُعرِّف من عدمه. من حيث القول بأنّه: «يعتبر «شخصاً طبيعياً محدداً» شخصاً طبيعياً يمكن تحديده، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لاسيما حين الإحالة إلى معرف معين، مثل الاسم أو رقم الهوية أو بيانات الموقع...»²⁸ فإن هذه الأحكام ستصبح ذات دلالات عامة أكثر منها تفصيلية. لذلك نعتقد أن على المشرع الفرنسي أن يضع في هذا الخصوص معياراً مرناً لتحديد ما هي البيانات القابلة للحذف والإبقاء، بحيث أن هذا الحظر يتناول أسماء المتقاضين والشهود، أما باقي حيثيات الدعوى كأسماء القضاة، والخبراء والمحامون فنعتقد أنه من الأفضل أن تبقى. علماً بأن المسألة ليست بهذا القدر من السهولة، وستكون موضع شد وجذب كبير بين المؤسسات المدافعة عن الخصوصية الحريات ونظيرتها المدافعة عن حرية الوصول إلى هذه البيانات إن على المستوى الوطني الفرنسي²⁹ أو على المستوى الإقليمي الأوروبي³⁰.

ثانياً- العدالة التنبؤية والانتفاع التجاري

قد يبدو الحديث عن البعد الاقتصادي في العدالة أمراً مستغرباً، إلا أن البعد الاقتصادي لم يكن يوماً جانباً مهماً فيها، وإن كان قد اتخذ منحاً أكثر وضوحاً في العدالة التنبؤية نظراً لخصوصية هذه الأخيرة.

1. حقيقة البعد الاقتصادي في العدالة التقليدية

مخطئ من يعتقد أن هذه القاعدة الاجتماعية الضخمة للأحكام القضائية «Big data judiciaire»³¹ المتاحة للجميع، لن تكون موضع استثمارات قانونية متعددة لمحللي البيانات القانونية من مبرمجين وقانونيين واقتصاديين، الذين سيعمدون لدراسة وتحليل هذه الأحكام ضمن مفهوم اللوغاريتمات، بما يساعد على إبراز مخرجات تنبؤية، وفق بيانات تحليلية وإحصائية غير موجودة في أي من النصوص القانونية، وفق رؤية استنتاجية استشرافية لها تكلفتها الاقتصادية وقيمتها التجارية. هنا تصبح العدالة التنبؤية المجال الأرحب لهذه الحالة من التداخل بين القانون والاقتصاد من جهة، والقانون والرياضيات من جهة أخرى.

فهذه العدالة التنبؤية، كما بينا سابقاً، لا يمكن أن تكون عملاً فردياً، وإنما عملاً مؤسسياً ذو طابع ربحي. ما يلغي صفة المجانية عنها، مع ما يحمله ذلك من مخاطر تسليع العدالة! والحقيقة، قبل الحديث عن خطورة فكرة تسليع العدالة، يجب التمييز بين تسليع العدالة وتكلفة العدالة، فالتكلفة الاقتصادية للعدالة وسداد هذه التكلفة لا يعني بحال من الأحوال تسليع هذه الأخيرة. كذلك يجب التمييز بين مفهوم رعية العمل القانوني تجارية العمل القانوني، ذلك أن الأول هو أمر مبرر ومشروع، بينما الثاني باعتقادنا هو أمر مرفوض غير مشروع. فالوصول إلى الحق، لاسيما في حال الخصومة لم يكن يوماً بالمجان، بل دوماً له تكلفته المادية، التي تتحمل الدولة جانباً كبيراً منها في المؤسسة القضائية، ويتحمل المتقاضون جانبها الآخر المتعلق بمثلهم «المحامون» للوصول إلى هذه الحق. فالعدالة لها تكلفتها الاقتصادية وليست بالمجان. واليوم عندما أصبحت هذه العدالة التنبؤية تمثل النموذج الأكثر تقدماً لمفهوم العدالة التقليدية، بكونها الأكثر كفاءة ومنطقية من نظيرتها التقليدية في التحليل والنتائج واستقراء المستقبل، والأكثر سرعة في تحديد المستقبل الاستشرافي لهذه الخصومة أو تلك، ومعدلات الربح والخسارة ... حق لها أن تكون لها ميزتها التنافسية على العدالة التقليدية³².

2. خصوصية البعد الاقتصادي في العدالة التنبؤية

المدقق في الكيفية التي يمكن من خلالها استقراء هذه العدالة والنتائج التي يمكن أن تصل إليها يجعل من عائدتها التجارية أمراً مبرراً، بل ومطلوباً. فالعدالة التنبؤية ليست مجرد نشر الأحكام أو المعلومات، وإنما تحليلها وتفصيلها وإجراء العديد من التقاطعات البينية فيما بينها وفق معادلات خوارزمية وبأجهزة رقمية تعمل بالذكاء الاصطناعي على يد مجموعة من الخبراء المختصين في العديد من مجالات العلوم الإنسانية والقانون، وعلم النفس والرياضيات والإحصاء والتجارة وخلاف ذلك، قادرة في الوقت الحالي وبصورة أنية تفصيلية، على قراءة وتحليل مليونين حكم قضائي كل ثانية، بما فيها أدق التفاصيل الواردة ضمن هذه الأحكام لكل قاض، وفي

كل قضية مرتبطة بموضوع النزاع، مقطوع بمقطع وتبرير بتبرير، واستشهاد بآخر³³. الأمر الذي لا يمكن بحال من الأحوال أن يكون عملاً بشرياً فردياً، بل جماعياً تشاركياً بين الإنسان والإنسالة يترجم بنتاج برامج خوارزمية تقتضي تلاقي خبرات ومهن متعددة، يُترجم نجاحها في تميزها، وكفاءتها في شفافيتها. وبالتالي هي عملية قانونية ذات تكلفة تجارية مستمرة، لا يمكن أن يقوم بها أفراد، وإنما تنهض بها شركات قانونية وتجارية متخصصة في المجال القانوني³⁴.

أضف لذلك، إن نتائجها ومؤشراتنا بالنسبة لكل المتعاملين معها هي ذات عائد نفعي يقيم بالمال، لاسيما في النزاعات التجارية، تحديداً في نطاق استشراف الرؤية المستقبلية لموضوع النزاع. فهي عدالة تختصر الزمن بعمر الحاضر وفق رؤية الماضي، بفرضية احتمالية ترجيحية تص لحد الموثوقية في حسم النزاع، من خلال عملية مربحة تتناول شراء الزمن المستقبلي بثمن الحاضر، تطبيقاً للمبدأ الشهير: «صلح خاسر خير من دعوى رابحة»³⁵. ما يجعل النتائج المتحصلة ذات تكلفة مالية بالنسبة للمشتغلين في هذا الحقل: المبرمجون والمحامون وحتى القضاة، وذات قيمة مالية بالنسبة للمنتفعين من هذه النتائج لاسيما: المحامون والقضاة وبالأخص المتقاضون³⁶. ما يجعل صفة الربحية أو الريعية في هذه العدالة أمراً مبرراً ومقبولاً³⁷.

أما أن تنتقل هذه العدالة من بعد قيمي ريعي مبرر إلى بعد تجاري نفعي غير مشروع، في إطار ما يمكن تسميته تسليع العدالة، فهو الأمر الذي يجب التنبيه إليه والعمل على الحيلولة دونه، كونه يمثل حقيقة هروب القانون من ميدان العدالة لميدان الاقتصاد والأعمال، مبعداً إياه من بعده القيمي الأخلاقي إلى بعد نفعي مصلحي³⁸. بحيث تصبح العدالة رهن الحسابات الاقتصادية والربحية، في السوق أو حتى التوجهات العامة السائدة في تيار اجتماعي معين، ما يجعلها أقرب لاحتياجات السوق منها لاحتياجات العدالة. علماً بأن ذلك يجب ألا يثني عن أهمية هذه العدالة وفائدتها، والحق في أن تطالب بالمقابل المالي لنتائجها. وهنا تقع المسؤولية على الأجهزة الرقابية في الدولة في التأكد من شفافية العمل بهذه الأنظمة، وعدم افتقادها للنزاهة المهنية، ما يوجب الحرص على ضمان شفافية وموثوقية البرامج التي تعمل عليها هذه العدالة، والحس بالمسؤولية للمتعاملين مع هذه البرامج والنتائج التي تتوصل إليها. كما التأكد من صدقية وموضوعية هذه البرامج، لاسيما معرفة السر المهني أو الخوارزمية التي تعتمد فيها في تحليلاتها وبناء النتائج، ما يجعل من حضور الدولة كطرف ضامن لهذا التناغم بين المنافع الاقتصادية المشروعة والشفافية القانونية الواجبة ضرورة لا مناص منها³⁹.

والحقيقة إن هذا التوجس من العدالة التنبؤية ضمن هذه الفرضية، لاسيما في المنظومة العدلية الفرنسية، إنما يعيدنا لذات الجدل القانوني الذي طالما اتسمت به المدرسة اللاتينية في قراءتها المتوجسة للعلاقة بين الاقتصاد والقانون، بخلاف الحال لطبيعة هذه العلاقة في المدرسة الأنكلوسكسونية. ذلك أن فكرة الارتباط بين المنافع الخاصة والقانون، وبأن ما هو نافع للاقتصاد هو نافع للقانون، فكرة كثيراً ما يتحفظ رجال القانون الفرنسي عليها⁴⁰، بخلاف نظرائهم البريطانيين، الذين يؤكدون أن الغاية من هذه العدالة الوصول لعدالة أكثر

ذكاء «Smart justice» وأكثر عائدية «Smart profitability»، وأن الارتباط الحتمي للاقتصاد بالقانون ضمن هذه الفرضية حتمي الدلالة والوجود⁴¹.

المطلب الثاني : التحدي ... «قولبة المؤسسة القضائية»

الانتشار الرقمي الواسع لهذه القاعدة الاجتهادية الضخمة، المتزامن مع هذا الكم من النبوءات الرقمية المكرسة لرؤية ودور القضاء كأحد العوامل الحاسمة في حسم النزاع، وفق تواترية إحصائية مستندة لفلسفة العقيدة الأنكلوسكسونية، يُخشى أن تعيد رسم الأدوار التقليدية لمصادر القاعدة القانونية لاسيما بالنسبة للاجتهاد القضائي في منظومة العدالة التقليدية الفرنسية، إن كان على المستوى الوطني، من خلال تغليب الرقم على الواقعة، أو كان على المستوى المقارن، في تغليب عقيدة المدرسة الأنكلوسكسونية الاجتهادية الفلسفة على عقيدة المدرسة اللاتينية النصية الفلسفة.

أولاً- على المستوى الوطني، «أولوية الرقم على الواقعة»

هذه الانفتاح المعلوماتي على مفهوم العدالة، أشد ما يخشى منه أن يفضي إلى تغليب الرقم على الواقعة في تحديد الموقف النهائي من الخصومة المحتملة أو المحققة، ما يفضي بالضرورة إلى جعل هذه العدالة عدالة رقمية بدلاً من أن تكون قانونية. عدالة يخشى القاضي فيها، أن يخالف الرقم، لا الحقيقة، ما يفضي إلى رقمنة العدالة أولاً، وتنميط العمل القضائي ثانياً.

1. رقمنة العدالة

انطلاقاً من استنادها إلى الرقم، يخشى معارضو العدالة التنبؤية أن ترقمن هذه العدالة عمل المؤسسة القضائية، بحيث يصبح العمل القضائي ظاهرة رقمية أكثر منه ظاهرة فكرية، تؤثر سلباً على منظومة العمل القضائي. ما يوجب التعرض لفكرة رقمنة العدالة كما يراها معارضو هذه العدالة، قبل الحديث عن صور الخشية التي يرى هؤلاء المعارضون أنها مُحِقَّةٌ بالعدالة لتقليدية.

1.1. الفكرة

«العدالة التنبؤية هي تثبيت المستقبل برؤية الماضي وفق مفهوم الحاضر». ضمن هذه الخلاصة التحليلية يحاول القلقون من فكرة العدالة التنبؤية تثبيت هواجسهم تجاه هذه العدالة التي يرون أنها ستكرس الصورة النمطية لمفهوم العدل الرقمي والقاضي المستنسخ وفق ثقافة قضاء القطيع، بحيث يصبح الحاضر هو المستقبل المكرر للماضي⁴². حيث يرى هؤلاء أن مفهوم التنبؤية الآلية «prophétie auto-réalisatrice»⁴³، سيعيدنا لذات النتائج، طالما أننا سنبقى نحكم بذات المعايير، وبالتالي سيصبح الرقم هو عنوان العدالة والحقيقة⁴⁴، والعدالة ستكرر ذاتها في إطار تضخيم الحاضر⁴⁵. وسنصبح في حاضر لا ينتهي يمزج بين جنابته الماضي والحاضر والمستقبل⁴⁶. ذلك أن المعادلة الإحصائية ستجعل الفارق بين الماضي والمستقبل شبه منعدم، كونها تقول بصيغة الحاضر ما كان عليه الماضي وما سيكون عليه المستقبل، ولما كانت المعادلات كمدخلات واحدة والمعالجات الخوارزمية

واحدة، فإن النتائج ستكون تكراراً لحالة مستقرة أو لحاضر ممتد، وما من نتيجة مخالفة⁴⁷، فكل النتائج تكراراً لما قبلها. نتائج ستجعل من قضية صدقية هذه الأرقام مسألةً في غاية الخطورة، لاسيما حينما تُعبر عن أغلبية رقمية غير واقعية، كما لو كنا أمام حالة قانونية فيها ثلاثة أحكام قضائية تتناول الموضوع بمعدل اثنان مقابل ثلاثة، هل أغلبية الاثنين ستشكل أغلبية الجسم القضائي؟! هل عندما نكون أمام حكم قضائي واحد لحالة مستجدة، بأغلبية رقمية تمثل الإجماع، نكون أمام اجماع اجتهادي؟! فضمن قاعدة البيانات الضخمة قد يكون عدد القضايا البسيطة تأخذ مؤشرات استبائية عالية، بالرغم من أن تكرارها أو مرجعيتها جُذ ضئيلة.

1.2. الخشية

في ضوء ذلك، واستطراداً لما سبق، لا يخفي هؤلاء القلقون من هذه العدالة الرقمية المتواترة خشيتهم من قضيتين تبرزان ضمن هذه العدالة المرقمنة: الأولى تعلق بعائدية هذه العدالة، والثانية ترتبط بأخلقة هذه العدالة.

فمن المعلوم أن النتائج التي تعطينا إياها العدالة التنبؤية إنما هي خلاصة مجموعة من المعطيات التي توصلت إليها هذه المعالجات الرقمية من خلال تحليل مجموعة كبيرة من المعطيات القانونية وفق برامج تعتمد لغة الخوارزميات، من خلال قراءة وتحليل آلاف الوثائق بشكل مفصل ودقيق. هذه القراءة التي سبني القاضي حكمه عليها، رغم أنه لم يقرأ، ولن يستطيع أن يقرأ ويحلل كل هذه الوثائق خلال هذه الفترة الزمنية ضمن فن الممكن البشري، يجد فيها القلقون من هذه العدالة خوفاً مبرراً من رقمنة العدالة، لاسيما وأن القاضي يحكم بما لم يقرأ ولم يطلع! هذه المعضلة جعلت موضوع الموثوقية في قضايا البرمجيات الخاصة بهذا الذكاء في غاية الأهمية، إذ كيف يمكن للقاضي أن يحكم بما لم يقرأ، فمن بين هذه الآلاف من الوثائق والأحكام سيكون هناك بالضرورة أحكاماً يعلمها وأحكاماً حتماً هولا يعلمها، لكن البرمجيات حللتها، وقد تكون نطق الحكم القضائي قد استند إليها!⁴⁸

كذلك وفي إطار أخلقة العدالة، يخشى المتخوفون من هذه العدالة، أن تستخدم هذه الأنظمة في قولبة الرأي العام تجاه موضوع معين أكثر من تحقيق العدالة المرجوة فيه. أو حتى تثبيت الصورة النمطية بحيث لا يتاح للشخص أو الأشخاص فرصة حياة ثانية، بعيداً عن الماضي الذي كان عليه. ما يجعل من هذه المؤشرات غير صحيحة، رغم تكرارها المطلق في مفهوم النظام الرقمي بكونها: «عنوان الحقيقة». ما يطرح قضية أكثر أهمية بالنسبة إليهم تتناول القدرة على الحد من النتائج القانونية الرقمية الموثوقة ظاهرياً المضللة فعلياً، كونها استندت لتحليل بشري متحيز أو خاطئ⁴⁹. فمدخلي هذه المعلومات في جميع الأحوال هم بشر لهم ميولهم وانتماءاتهم التي قد تكون معلنة وغير معلنة، لاسيما في القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي، والتمييز، وبعض القضايا الجنائية، وغيرها، وحتى الاعتبارات الدينية أو المرتبطة بالأصل الوطني أو المنشأ الجغرافي، ناهيك عن التوجهات المجتمعية الحالية المتعلقة بالتطرف أو حتى الموقف من بعض القضايا السياسية أو الجنائية، أو

حتى السياسات المالية بشكل عام⁵⁰. وبالتالي لا يُعدّ القضاة هم المتحكمون الحقيقيون بالقانون⁵¹، بل مبرمجي هذه البرامج وفقاً لميولهم ونزواتهم، وخلفياتهم السياسية والاجتماعية والثقافية ... وما إلى ذلك⁵². ما يوجب منح المشتغلين في الحقل القانوني إمكانية الاطلاع على المحتوى الرقمي للتأكد من موضوعيته وصولاً للتأكد من النتائج المترتبة عليه⁵³، بذات الوقت التي يجب أن تكون هذه المعلومات موضع مراجعة وتدقيق مستمرين⁵⁴. لذلك يؤكد هؤلاء على ضرورة وضع ميثاق قانوني يتناول تحديد أخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية الفرنسية⁵⁵ على غرار الميثاق الأوروبي لأخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية لعام 2018⁵⁶، الذي حدد المعايير الخمسة الرئيسة لصحة استخدام هذه الخوارزميات في مجال العدالة التي تضمنت بدورها ثمانية مبادئ يجب على معالجي هذه الخوارزميات احترامها، مؤكداً أنها يجب أن تحترم الحقوق الأساسية، واحترام مبدأ عد التمييز، واحترام مبدأي الجودة والأمان، واحترام مبادئ الشفافية والحياد والنزاهة الفكرية، واحترام مبدأ الوصول والتدقيق الحر من قبل المستخدم⁵⁷.

2. تنميط العدالة

الارتباك للرقم في هذه العدالة، والخشية من تجاوزه، سيجعل القاضي يعمل ضمن نمطية عقلية وفكرية واحدة، ضمن ثقافة المجموع لا الفرد، الأمر الذي يخشى منه أن ينمط المؤسسة القضائية ككل. خلاصةً بالرغم من احتماليتهما الظاهرية، إلا أنها لا تخلو من انتقاد.

2.1. التخوف

وفقاً لما يؤكد علماء النفس من ميل الإنسان الطبيعي للتكرار والتقليدي والخشية من المخالفة، يخشى المتخوفون من هذه العدالة أن يميل القاضي إلى الحكم برأي الأغلبية، التي تصبح نتيجة هذا التكرار المتواتر هي الأغلبية المطلقة ومن ثم الأغلبية الساحقة، ليجد القاضي نفسه أمام حالة قضائية عليها إجماع⁵⁸! ما سيؤدي إلى زوال شخصية القاضي في شخصية القطيع، لننتقل من حكم القاضي المنفرد، لحكم القضاة الجماعي المنفرد الذي يلتزم فيه كل القضاة ضمن مفهوم قضاء القطيع «Jugement de moutonnier». وبالتالي تصبح هذا التنبؤ شكلاً من أشكال الواقع لا التنبؤ، فالعدالة التنبؤية تُعيد استجراوات وتكرارات ذاتها، كما تُعيد استنساخ الحاضر «العادي» «المكرر» للقاضي، مبينةً له حكم أغلب القضاة في المستقبل، داعمةً الحاضر عبر الماضي بحكم المستقبل، الذي يبقى افتراضياً! بكونه اشعار لقاضٍ حقيقي في الحاضر، بحكم ألف قاضٍ افتراضي في المستقبل، مستنداً لحكم قضائي بني على قضاء أكثر من ألف قاضٍ حقيقي في الماضي⁵⁹.

نبوءةً لو تحققت، سيكون لها مخاطرها على قدرة الابتكار والتفكير للقاضي، بحيث سيجد القاضي نفسه يحكم تحت ضغط مؤشرات معيارية تملأها عليه معادلات لغورتماتية، كما تحت تأثير ما يمكن تسميته بعدالة القطيع «Justice de moutonnier» بحيث يحكم كما يحكم زملائه ما سيُحد من القدرة الابتكارية للقاضي، وبالتالي يعيق تطور القانون⁶⁰، بحيث تصبح هذه العملية ذات البعد الانساني عملية حسابية ورقمية، مدخلين القانون أكثر

فأكثرت في العلوم الرياضية ومبشرين عنه صفة العلوم الاجتماعية ذات الطبيعة الإنسانية، ليصبح القانون ذو نهج تقليدي وليس ابداعي، سواء بالنسبة للمحامي الذي سيجد صعوبة في العمل على مخالفة التوجه المستقر في القضاء خشية من خسارة الدعوى من جهة والزبون من جهة ثانية، أو بالنسبة للقاضي الذي سيجد نفسه في موقف مستهجن رافضاً أغلبية ما يقوله زملائه مشكلاً الحالة الشاذة ضمن هذه الحالة التوافقية بين القضاء في الجسم القضائي، ما قد يجعله عرضة لانتقاد زملائه بل وحتى المتقاضي، الذي يمكن أن يطعن في حيادية هذا القاضي الذي خرج عن المألوف والثابت والمستقر في حكم القضاء الموضوعي لزملاء القاضي⁶¹.

2.2. الصدقية

إن كان لنا من رأي في هذا التحليل، فأقل ما يمكن وصفه بالمبالغ فيه. كونه يقلل من مكانة المؤسسة القضائية والقضاة ناظرًا إليهم وكأنهم مجموعة من الأشخاص الذين يحكمون دون أطر وثوابت قانونية، وكأن رجال هذه المؤسسة القضائية لم يَمروا كذلك بحالات أكثر تعقيداً وكانوا قادرين على تجاوزها، بحيث يخشى عليهم اليوم من قواعد البيانات الضخمة أو النتائج المرتقبة للعدالة التنبؤية، معيداً الزمن إلى المراحل الأولى من تكون محكمة النقض الفرنسية والموقف العدائي من مفهوم السابقة القضائية، خشية من أن تنمط محكمة القانون قضاء الموضوع⁶². وكأننا نحكم على قضاة الغد بمفهوم قضاء اليوم، دون أن نستيقن أن قضاة الغد سيكونون قادرين على التكيف مع هذه المتغيرات. فقضاة الغد لن يكون لديهم أي سبب ليشعروا بالتهديد من هذا القادم الجديد، سيكونون أذكى وذكيين وسيكونون قادرين على اتخاذ القرارات التي يرونها ضرورية، حتى لو كانت تختلف عن القرارات العادية، ستكون هذه العدالة كافيةً لتحفيزهم بطريقة واضحة على تبني أحكام قضائية تكون انعكاساً لهذه المخرجات. فإن دور العدالة التنبؤية في تقديم الحلول لن يعني بحال من الأحوال، أن يأخذها القاضي على مجملها رغم قوتها المعنوية، فالقاضي بالنسبة لنا سيبقى ممسكاً بسلطته التقديرية في ذلك، آخذاً ببعض الحجج ومرجحاً للآخرى.

بالتالي إن كانت العدالة الخوارزمية ستعطينا حلولاً استشرافية فإنها لن تلغي نظام السوابق القضائية، كذلك فإن الأحكام القضائية مهما بلغت شدة ترجيحها وتعليلها، فأنها إن لم تصبح موضع توافق اجتهادي موضوعي وإقرار اجتهادي قضائي من قبل محكمة النقض فقد لا يكون لها القدرة على البقاء⁶³. عليه لا يمكن للعدالة التنبئية أن تقولب الاجتهاد القضائي⁶⁴، فالأصل في الاجتهاد القضائي الابتكار والقدرة على تكيف التشريع لمجاراة مختلف المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع⁶⁵. فالقاضي ليست نسخة مستنسخة عن زملائه ليعيد تكرار ذات الأحكام السابق التي اتخذت من زملائه، بل هو ليس تكراراً لذاته في تجربته وعمره المهني، حيث يمكنه هو، في ضوء سلطته التقديرية وحيثيات الدعوى أمامه أن يصدر حكماً مختلفاً عما ذهب وحكم به في قضية مشابهة سبق وحكم بها⁶⁶.

بالتالى، هذه المعادلة التكرارية التى يخشى منها هؤلاء العدالة التنبئية من أن تلحقه بالعدالة ببعدها التقليدى،

وهذه النظرة التشاؤمية لمفهوم العدالة التنبؤية هي نظرة استباقية سلبية، يخالفها منطق نتائج التزاوج القائم بين الذكاء الاصطناعي والعلوم الأخرى الذي فاد منها هذا الذكاء وأفاد، كالطب والهندسة وغيرها. والقول بأن هذه العدالة التنبؤية غير متجددة هو قول غير دقيق لاسيما وأن مدخلات هذه العدالة يفترض أن تكون متجددة غير ثابتة، فالمدخلات التي تعتمد عليها المتمثلة بالبيانات الضخمة التي تشكل الأحكام القضائية الجانب الأكبر منها هي متجددة بفعل عمل القضاة الذي يصدر عن أحامهم القضائية بشكل يومي، وفق تبريرات وأساليب مختلفة. ولا نعتقد أن القول بأننا سنكون أمام قضاء أعمى يعتمد على الأرقام ينصف هذا المؤسسة العدلية الضاربة في جذور التاريخ القانوني والاجتماعي.

كما أن تكنولوجيا العدالة التنبؤية، كأداة فاعلة للتحليل والتوصيف، ستحسن نوعية وكفاءة العدالة القانونية في جميع المجالات التي تغطيها المقاييس والمؤشرات المعيارية القياسية. وستمكن من تجنب التوحيد القياسي الذي يمكن أن ينتج نظام المقياس بشكل عام. فالعدالة التنبؤية ستعطي مؤشرات ترجيحية تاركاً لرجال القانون ومن بينهم القضاة القدرة على تحليل هذه المؤشرات واستقراء الحلول الأكثر نجاعة لموضوع النزاع من خلال مجموعة من المؤشرات المعيارية القياسية كطبيعة النزاع وخصوصيته والظروف المصاحبة له، ومجموعة المؤشرات المهنية الخاصة بالقاضي، لخبرته المهنية وقدرته على فهم النصوص وتحليلها، ما يجعل من هذه المؤشرات مجرد عناصر تساعد القاضي على الفهم الأفضل لموضوع النزاع بغية الوصول للحل الأمثل في ضوء نظام عدالة تنبئي يحل محل الذكاء الجمعي التقليدي للقضاة «L'intelligence collective des magistrats»، مقدماً هذا الفكر بمؤشرات تكنولوجية وتقنية أكثر تفصيلاً وتدقيقاً⁶⁷.

فالعدالة التنبؤية لا تحكم، بل تقدم مؤشرات تساعد على توضيح الحل، فنحن بشكل أو بآخر أمام خبير رقمي يساعد القاضي في بلورة حكمه القاضي، وكما كان القاضي يحكم وفق الفكر الجمعي للقضاة، الذي يتحصل عليه بالوسائل التقليدية حتى اليوم، هو سيحوزه اليوم بشكل أكثر دقة وتفصيلاً عبر هذه التمازج بين القانون والتكنولوجيا. وبالتالي لن يكون لدينا حكم القطيع القضائي «Jugement de moutonnier»، وإنما قضاة الحالة «Juges de l'affaire»، ذلك أن خصوصية الحكم القضائي وطبيعته الفردية الخاصة بموضوع النزاع وأطرافه لن تمس في عصر التقنية، بل على العكس سيتم الحفاظ عليها بشكل أفضل وبخصوصية أكثر، باعتبارها من الحقوق الدستورية للفرد⁶⁸. ما سيمكن هذه العدالة بالوفاء بالاشتراطات التقليدية لنظام العدالة من حيث القدرة على الاستشراف بالحلول الممكنة للمتقاضي، وفق معايير موضوعية ترجيحية يتم مراجعتها وتدقيقها من قبل رجال القضاء المحترفين وفق خبراتهم المهنية الممتدة التي يمكن لها أن تضبط أي انحراف في هذه المعايير التأشيرية التي قد تكون صحيحة موضوعياً ومخالفة لمنطق القانون فعلياً، أو التي قد تفرزها بعض النواقص والعيوب في النظام أو فهم القانون الحرفي لا الموضوع، وما إلى ذلك من الإشكاليات التي يمكن أن تقع، بما يحقق الشفافية المطلقة في هذا النظام القضائي ويرسخ مفهوم الثقة الموضوعية في عدالة الحكم القضائي وانطباقه

العام على مختلف حالات النزاع العام، مع مراعاته لخصوصية وطبيعة السياقات الخاصة للنزاع، ما يضمن عدالة نظام العدالة على المستوي العام، ومراعاة طبيعة النزاع على المستوى الخاص.

كما أن هذه العدالة ستراعي تفاصيل النزاع. وبالتالي، هي على العكس ستعزز من مفهوم الفردية والخصوصية في النزاع لا الجماعية فيه⁶⁹، وهذا هو عين العدل المرتبط بخصوصية النزاع وحجية الحكم القضائي الخاص به. فالقاضي يجب أن يحتفظ بسلطته التقديرية واستقلاليته، باعتباره هو المعني الأول في الوصول للحقيقة في الدعوى المرفوعة أمامه، وفق نص القانون المدني الذي يقضي أنه هو من ينطق بالقانون، وبالتالي لا يمكن بحال من الأحوال أن يحل الذكاء الاصطناعي محل القاضي، أو أن تحل الخوارزميات محل القاضي في تقديم الحجج والدفع المتعلقة بالدعوى، فجميع هذه المعطيات يجب أن تخضع للتدقيق والتحليل من قبل القاضي، الذي يجب أن تكون له الكلمة العليا في ذلك، في ضوء ظروف وخصوصية كل دعوى، بالتالي لا يجب أن تكون الحسابات الخوارزمية التي تكون منحرفة، أو غير دقيقة أو لم تلحظ بعد التحول الجاري في موقف الاجتهاد القضائي من قضية ما هي الفيصل أو الحكم، لاسيما حينما يكون هذا التحول قيد التبلور ولم يبرز بشكل فعلي، فهذه فرضيات تحتاج إلى تدخل بشري أكثر منه آلي⁷⁰.

فمن غير الخافي أن معدل الانحراف في القرارات التي يتخذها الاصطناعي، رغم كل التقدم الذي يلقاه والترويج الكبير له، يصل لحدود 30٪⁷¹ وهي نسبة ليست بالقليلة في قضية هامة وحيوية هي إحقاق الحق، فمن المعلوم أن الحكم القضائي هو عنوان الحقيقة المطلقة، وبالتالي لا يمكن أن يصدر إلا في يقين قطعي لا يشوبه شك، سيما وأن هذا الحكم يغلق الباب إلى الأبد، من حيث المبدأ، في إعادة النظر في ذات القضية. الأمر الذي يجعل الركون إليه بالمطلق أمراً فيه مخاطرة كبيرة يمكن وصفها بغير العادلة، الأمر الذي أكدته المشرع الفرنسي على سبيل المثال في قانون المعلوماتية والحريات، حيث قضى بصريح النص أنه لا يمكن الاعتماد على المعالجة الآلية لتحديد صورة الشخص والحكم عليه⁷². وهو ما كرسته محكمة النقض الفرنسية في أكثر من موقع مؤكدة أن قضاة الموضوع لا يمكن لهم الركون إلى الجداول التأشيرية التي تصدر عن الجهات الحكومية في تحديد النفقات القانونية المستحقة، فهذه المقاييس تساعد القاضي في بناء حكمه لكنها لا تبرر حكمه ولا تتعبر بديلاً عن سلطته التقديرية التي يجب أن تنظر في كل حالة على حدى⁷³.

ضمن ذات السياق ذهب التوجيه الأوروبي الخاص بحماية البيانات الشخصية لعام 2016 الذي قضى بأنه لا يمكن الاعتماد على الخوارزميات في بناء الأحكام القانونية على الشخص⁷⁴. بالتالي الذكاء البشري والذكاء الاصطناعي يجب أن يعملوا جنباً إلى جنب في هذه الفرضية، مع ترجيح الذكاء البشري في اتخاذ القرار والحكم، ومنح الذكاء الاصطناعي هامشاً أكثر في تقديم الحلول والمقترحات، لكي يبقى القاضي قاضياً مبدعاً مبتكراً لا مقلداً مكرراً⁷⁵.

ثانياً على المستوى المقارن، «تهميش الهوية اللاتينية للقانون الفرنسي»

كما هو معلوم العدالة التنبئية بشكل عام هي القدرة على معرفة مصير الدعوى القانونية من خلال مجموعة من المعطيات القانونية المخزنة، لاسيما الاجتهادات القضائية، وفق معالج رقمي يعمل بطريقة الذكاء الاصطناعي الذي هو أحد مخرجات الثورة الرقمية الحديثة الممسك بزمامها الغرب الأمريكي المحكوم بالعقلية القانونية للمدرسة الأنكلوسكسونية، الأمر الذي يهدد الهوية اللاتينية للقانون الفرنسي، إن كان لجهة البعد التقنيي للقانون المدني الفرنسي كقانون محكوم بالنص لا الاجتهاد، أو لجهة البناء الفلسفي والفكري لهذا القانون المحكوم بالفلسفة اللاتينية لا الأنكلوسكسونية.

1. العدالة التنبئية ومبدأ السابقة القضائية

بارتكازها على القاعدة البيانية الاجتهادية ببعديها القانوني والموضوعي، فإن هذه العدالة ستكرس مفهوم السابقة القضائية بمفهومها التقليدي القائم على قضاء القانون تجاه محاكم الموضوع. لكنها بالمقابل ستوجد نوعاً مما يمكن تسميته بالسابقة القضائية الموضوعية لقضاء الموضوع تجاه قضاء القانون.

1.1. مبدأ السابقة القضائية وقضاء القانون

من المعلوم أن العدالة التنبئية بجوهرها تدور حول حكم القانون المحتمل وفق منطوق الاجتهاد الأكثر رجحاناً في النزاع القائم، بمعنى أنها تعطي المتلقي بعداً استشرافياً لحكم القانون المبني على الاجتهاد القضائي لا النص التشريعي، وذلك وفق رؤية القاضي المتواترة لهذا النص. بالتالي هي عدالة محكومة بمفهوم الاجتهاد القضائي المستند للسابقة القضائية، لا النص. وهنا جوهر الخلاف بين الروح العامة الاجتهادية التي تحكم هذه العدالة وروح العدالة القضائية المستندة للنص في التشريع الفرنسي. ذلك أن هذه العدالة إنما هي المعبر الرقمي عن مفهوم العدالة وفق مفهوم وفلسفة المدرسة الأنكلوسكسونية المستندة لمفهوم السابقة القضائية، ومن غير الخافي على أهل القانون طبيعة الخلاف الجذري بين منظومة الفكر الفلسفي للمدرسة اللاتينية القائمة على التقنين، والمدرسة الأنكلوسكسونية القائمة على السوابق القضائية، الأمر الذي لا يتردد في التصريح به العديد من رجال الفقه الفرنسي، معتبرين أن هذه العدالة التنبئية هي عدالة أنكلوسكسونية وليست لاتينية⁷⁶.

فالعدالة اللاتينية لا تقوم على قراءة الأحكام القضائية السابقة، واستنباط الحلول منها، وإنما على احترام وتطبيق التشريع. فهي عدالة تنبئية تحكم بروح النص لا القضاء، فالقاضي ضمن هذا التشريع، هو الفم الناطق باسم التشريع⁷⁷. فالقاضي يجب أن ينطق بالعدل، دون أن يكون له المقدرة على إصدار أحكام عامة أو تنظيمية في القضايا المقدمة إليه⁷⁸. بالتالي لا يجوز له أن يضع أحكامه في صيغة الأنظمة، كما لا يجوز له أن يمتنع عن إحقاق الحق، أو أن يتأخر بغير سبب عن إصدار الحكم. بما يفيد بأنه إن كان على القاضي أن يحكم فلن يسمح له بأن يشرع⁷⁹. هذه الخصوصية الفرنسية هي موضع نظري في العدالة التنبئية، التي تبني الأحكام القضائية على الاجتهاد القضائي وفق مفهوم السابقة القضائية لا النص! فهي تقول ما هو حكم القضاء أو الحكم الذي أقرته المؤسسة القضائية في موضوع معين، ولا تقول ماذا يقول التشريع حول هذه المسألة، بما

سيغير من قواعد اللعبة في العدالة القضائية في التشريع الفرنسي التي تركز للنص لا الاجتهاد، حيث سيصبح الاجتهاد هو مصدر هذه العدالة لا النص، ليجد القاضي نفسه حبيس الأحكام القضائية السابقة، متحرراً من الخروج عن الغالب العام في التوجه القضائي المستقر حول النزاع. فالعدالة التنبؤية تحلل الاجتهاد القضائي، باعتباره عنوان الحقيقة، وتعيد من خلال نتائجها تكريس الوضع القانوني لهذه العدالة كمعبر عن هذه الحقيقة من خلال هذه النتائج، وبالتالي هي تدور وجوداً وعدمًا حول هذه الاجتهاد.

وقد يرى البعض في هذا القول، بعض المبالغة باعتبار أن القاضي بحد ذاته إنما يحكم وفق التشريع، وبالتالي الرجوع إلى الاجتهاد بشكل مباشر هو رجوع غير مباشر للنص. والحقيقة نعتقد أن في هذا الكلام تبسيط كبير للفكرة. فمن يعلم خصوصية دور الاجتهاد القضائي في المنظومة القضائية الفرنسية بشكل خاص، والقانونية بشكل عام يدرك طبيعة الدور الذي لعبه الاجتهاد القضائي في العدالة التقليدية والذي يمكن أن يقوم به في العدالة التنبؤية، بأنه يتجاوز حدود النطق بالتشريع لصناعة القانون، لا سيما بعدما بدأت النظريات الحديثة لشرح النص التشريعي تؤتي أكلها معيدة للقضاء دوره وفاعليته في عملية صياغة النص القانوني⁸⁰. حيث مثلت حقبة الثلاثينيات من القرن الماضي العصر الذهبي للاجتهاد القضائي الفرنسي الذي عالج العديد من القضايا القانونية المعاصرة التي عجز التشريع عن معالجتها والتصدي لها⁸¹، الأمر الذي كرس من مكانة هذا الاجتهاد القضائي، باعتباره أحد مصادر القانون التي تعكس تطور المجتمع والتحويلات الجارية فيه، ما دفع البعض لمنحه سمة القانون التطبيقي الممكن الإدراك⁸²، أو القانون شبه الوضعي⁸³. الأمر الذي سيكون أكثر حضوراً في العدالة التنبؤية، التي ستجعل جميع العاملين في الحقل القانوني، أسيرين للنتائج التي ستفضي بها هذه العدالة، ما سيجعل النص في المرتبة الثانية من حيث الأهمية مقابل الاجتهاد القضائي الذي سيكون هو مؤشروبوصلة العدالة، الأمر الذي يخشى الكثير من أنصار مدرسة التقنين أن يفقد القانون الفرنسي خصوصيته هذه ويدخله في كنف المدرسة الأنكلوسكسونية ضمن مفهوم القانون العام. حيث يرون أن انتشار هذه المنهجية في الفكر الغربي الأنكلوسكسوني، إنما تعود بالضرورة إلى طبيعة النظام القانوني لهذه الدول التي تقوم بالضرورة على مفهوم السابقة القضائية، من حيث معرفة المأل القانوني لهذا الدعوى في ضوء السابقة القضائية المستقرة في هذا النظام، الأمر الذي لا يمكن القبول به في المنظومة التشريعية الفرنسية.

1.2. مبدأ السابقة القضائية وقضاء الموضوع

أضف لذلك، أن عملية التحليل التنبؤي لن تتناول أحكام محكمة النقض فقط، بل كذلك آلاف الأحكام الصادرة عن محاكم الموضوع، ما سيعيد هيكلة مفهوم الاجتهاد القضائي في التشريع الفرنسي، من بعد هرمي رأسي إلى بعد هرمي قاعدي⁸⁴. فمع هذه القاعدة المرجعية المفتوحة لآلاف آلاف الأحكام القضائية الصادرة عن محاكم الموضوع التي تتزايد باستمرار سنوياً⁸⁵، سيعاد هيكلة هذا الاجتهاد عبر التحليل الكمي والنوعي؛ الوصفي والقيمي لمواقف آلاف القضاة والأحكام القضائية الصادرة عنهم، ما سيجعل للوزن القضائي في المنظومة القانونية

الفرنسية حضوراً أكثر من ذي قبل، ليغدو الفقه أكثر تعمقاً في هذه التحليلات والشواهد، منجرفاً وإن بشكل غير مباشر في دهايز التحليل الاجتهادي، ما سيجعل هذا الأخير مسيطراً وإن بشكل غير مباشر على الفقه ليغدو النظام القانوني الفرنسي نظاماً أكثر قرباً من مدرسة السوابق القضائية منه من مدرسة النص القانوني مع ما يحمله هذا الأمر من تشويه الهوية القانونية للنظام القانوني الفرنسي كنظام قانوني قائم على التقنين لا الاجتهاد.

موقفٌ قد يرى البعض فيه مبالغةً في غير محلها لاسيما وأن الدور الاجتهادي للقضاء الفرنسي ليس بجديد، بل إن الكثير من التشريعات القانونية تدين بوجودها للاجتهاد القضائي. فالاجتهاد القضائي، كما هو مصدر للقانون، هو يساهم في صياغة التشريع عندما يتبنى المشرع النص الاجتهادي محولاً إياه لنص تشريعي يمثل رفقاً للقانون بمفهومه العام⁸⁶. وبالتالي يرى البعض أن لا خوف في هذا المجال، والدور الذي ستلعبه العدالة التنبئية إما يتمثل في زيادة فاعلية دور الاجتهاد القضائي في هذا المجال، وزيادة تخصيصه وفاعليته، إن في تبرير الموقف الاجتهادي أو التكاليف القانونية والتشريعية، أو طبيعة ظروف والملابسات الحكم في السياقات العامة والسياسات الخاصة. رغم ذلك فإننا في عصر العدالة التنبئية، وضمن قواعد البيانات الضخمة والمفتوحة سنتحول إلى قضاء رقمي مفتوح ما سيضفي على قرارات الاجتهاد القضائي لمحاكم الموضوع ذات الحضور التقاطعي الأكبر، قيمة قانونية لا يستهان بها⁸⁷، بين قضاة الموضوع ذاتهم وحتى أمام قضاة المحاكم العليا.

بالتالي الالتزام المعنوي لأحكام المحاكم العليا سيكون موضوع تقييم أمام مكافئ في الموازين يتعلق بأحكام محاكم الموضوع ذات التقاطعات البينية الواسعة، والتي بدورها ستشكل اجتهاداً قضائياً لمحاكم الموضوع في قضية ما، تواجه وربما بقوة أكبر، الاجتهاد القانوني لمحاكم القانون، بحيث نغدو أمام اجتهاد قضائي قانوني واجتهاد قضائي موضوعي. فعملية التعليق القضائي على الأحكام القضائية ستشهد تحولاً كبيراً في الفلسفة الفكرية، فالיום غالبية هذه التعليقات تعتمد على الاجتهاد القضائي لمحكمة النقض، ومن القليل أن نجد تعليقاً على أحكام محاكم الموضوع. لكن، في عصر الانفتاح الرقمي، سيكون التعليق على أحكام محاكم الموضوع أكثر وأكبر، لاسيما محاكم الموضوع ذات التقاطعات البينية والتي ستشكل بدورها اجتهاداً قضائياً موضوعياً قد يسير بالتوازي مع الاجتهاد القضائي لمحاكم القانون، ما سيكون له تأثير بالغ في فهم الاجتهاد القضائي وصياغة القانون المرتبط به، ودور الفقه والتشريع في فهم هذا التحول الكبير.

بتعبير آخر، هذه العدالة التنبئية سترسم الطريق الثالث لمفهوم القانون الاجتهادي بين أصله اللاتيني في القانون المدني «Droit Civil» القائم على التقنين «La Codification» ونظيره الأنكلوسكسوني «Common Law» القائم على السوابق القضائية العام «Case Law» إلى المدرسة الاجتهادية القياسية «Droit Isométrique»⁸⁸ القائمة على المؤشرات الترجيحية الرقمية «Indicateurs de Probabilité Numériques». نظامٌ يمكن التعرف عليه من خلال تحليل مئات الآلاف من الأحكام القضائية، سيتمكن من الوقوف على التوجه العام لهؤلاء القضاة ما

سيشكل مؤشراً عاماً ذو دلالة معنوية لا يستهان بها، في عصر ستمته تعزيز مفهوم التشاركية والتكامل في الفكر والتحليل الجماعي بما يضمن تكامل هذا الفهم الجماعي كما التخصصي للقانون وفق نظام قانوني قياسي يقيس مختلف هذه المؤشرات والدلائل وفق مؤشرات تحليلية قياسية ذكية وموضوعية.

علماً بأن هذا التداخل بين الاجتهاد القضائي الموضوعي والاجتهاد القضائي القانوني سيكون موضع نقاش فقهي لا قانوني، فالقانون حتى حينه لا يمنح محاكم القانون سطوة في تطبيق اجتهادها القانوني، فالنظام الفرنسي لا يعتمد السوابق القانونية رغم قيمتها المعنوية الكبيرة، ولكن هذه القيمة المعنوية لمحاكم القانون ستواجه بقيمة معنوية جديدة لمحاكم الموضوع، وإن كانت الكلمة العليا قضائياً ستبقى لمحاكم القانون، إلا أن النقاش بينهما سيبقى محتدماً⁸⁹.

بالتالي العدالة التنبؤية تحدد الاتجاه العام لاسيما لقضاة الموضوع، دون أن تفرض اتجاهها معيناً أو أغلبية معينة، كما أنها لا تتجاهل أقلية معينة. بتعبير آخر، هذه العدالة ستساعد القضاة جميعهم على معرفة الانطباع للتوجه العام القضائي حول قضية معينة، بما يزيد ويعزز من اليقين القانوني حولها أو يضعفه⁹⁰، ما سيساعد لا محالة على تكوين اجتهاد قضائي موضوعي لقضاة الموضوع إلى جانب الاجتهاد القضائي القانوني الخاص بمحكمة النقض⁹¹. بما يساعد على إيجاد اجتهاد قضائي متعدد الاختصاص والدرجات والأقاليم. والخيارات لا محالة ستكون كثيرة ومتشعبة جداً بحسب الدلات الخوارزمية التي سيعمل مطورو هذه العدالة على ابتكارها وإعادة ابتكارها، بل حتى تلك التي ستسمح بها آليات الذكاء الاصطناعي ذاته بعيداً عن الاحتمالات الاستشرافية للعقل البشري، بما يسمح بتطبيق مفهوم الفكر القانوني المجرد عن الواقعة القانونية⁹².

هذا الاجتهاد القضائي الموضوعي بمفهومه الجديد، لا محالة سيكون له مكانة كبرى في النظام القانوني الفرنسي، وسيطرح مبادئ اجتهادية موضوعية إلى جانب المبادئ العامة الاجتهادية القانونية الصادرة عن محكمة النقض⁹³، دون أن نخفي أن هذا الاجتهاد القضائي الموضوعي سيكون أكثر قرباً وواقعية بالنسبة للقضاة والمشتغلين في المجال القانوني، وإن كان سيبقى خاضعاً لرقابة وسطوة الاجتهاد القضائي القانوني⁹⁴.

فالعدالة التنبؤية في قدرتها على توضيح الاتجاه القضائي الموضوعي العام هي تكشف بذات الوقت عن رأي الأقلية والهوامش التي يمكن أن يشاهد ويقوم فيها القاضي حجم الاختلافات بين رأي الأغلبية ورأي الأقلية بما يمكن أن يعزز أو يقلل من توجه القاضي⁹⁵، وبالتالي هي لا تسيطر على القاضي بقدر ما تمنحه القدرة على البحث والتحليل والتكييف مع الواقع بما يتناسب مع رغبته في الابداع، وبالتالي هي ليست في إطار محوش شخصية القاضي بقدر ما هي في إطار صقل وتعزيز هذه الشخصية⁹⁶.

2. العدالة التنبؤية والبناء الفكري الأنكلوسكسوني للقانون

العدالة بالضرورة هي انعكاس للتجربة التشريعية للمنظومة القانونية التي تتبع لها، فالعدالة هي الانعكاس المفاهيمي لتطبيق النظام القانوني ضمن منظومة قانونية معينة، فهي ليست مجرد نصوص وأحكام أو حتى

أرقام ومعادلات، بل هي فكر وفلسفة تكونت وتبلورت عبر الموروث الثقافي والمجتمعي خلال فترات الزمن الممتد. ضمن هذا الفهم تغدو العدالة التنبئية القادمة من المدرسة الأنكلوسكسونية -المنافس الأبرز للمدرسة اللاتينية في الفكر والفلسفة- مهدداً حقيقياً لهذه المدرسة في المنظومة القانونية الدولية في عالم قانوني معولم⁹⁷، ما سيطر مجدداً مكانة وموقع هذه المدرسة ومن خلفه القانون الفرنسي، أمام رواد المدرسة الأنكلوسكسونية لاسيما الأمريكي والبريطاني، ومدى انفتاح الغرب الأوربي على الغرب الأمريكي⁹⁸.

فالعدالة التنبئية بمفهومها وفلسفتها وروحها القانونية ومبادئها الوجدانية غير المقروءة «البرامج اللوغارتمية» هي منتج غربي يعكس فلسفة القانون وفهمه ضمن المدرسة الأنكلوسكسونية وفق مدرسة القانون العام «Common Law». بمعنى أنه سيقس هذه العدالة وفق مؤشرات وبرامج تستند لطبيعة فهمه القانوني الخاص، ما سيضعف الجانب التنافسي والحضور القانوني لمنظومة التشريع الفرنسي في المجال الدولي، التي هي في الأصل في موقف متراجع عن نظيرتها البريطانية. ما سيعقد المهمة على المشرع الفرنسي، كوننا لن نكون أمام مجرد اجتياح أرقام ومعادلات بل اجتياح مفاهيم ومصطلحات.

اجتياح فلسفي للمدرسة الأنكلوسكسونية للمدرسة اللاتينية تحت غطاء معادلات خوارزمية، تخفي الفلسفة الفكرية والقانونية والإنسانية للمدرسة الأنكلوسكسونية في العديد من القضايا التي تشكل جوانب التمايز بين المدرستين. فالتجارب الغربية الأنكلوسكسونية حتى مع نسبتها العالية تبقى موضع نظر في التشريع الفرنسي، لأن المعايير التقييمية لنجاح هذه التجربة سوف تختلف في النظام الفرنسي عنه في النظام الأنكلوسكسوني. ومن غير الخافي طبيعة الخلاف القانوني بين المدرسة الأنكلوسكسونية واللاتينية حول العديد من القضايا القانونية كمحددات ارتباط القانون بالاقتصاد، والموقف القانوني من نظرية العقد ونظرية الالتزام، لاسيما في قضايا التعويض والتنفيذ؛ أو الموقف القانوني من القضايا المرتبطة بالمسؤولية المدنية، لاسيما في نطاق المسؤولية الطبية، وقضية الاستنساخ الجيني، والأخلاقيات القانونية حيال ذلك؛ والموقف القانوني من قضايا المسؤولية القانونية في قضايا الذكاء الاصطناعي ما بين فكرتي الشخصية والمسؤولية وغيرها من القضايا القانونية والفقهية الأخرى. الأمر الذي سبرز أكثر في المرحلة المتقدمة من هذه العدالة، تحديداً في القضاء الرقعي المساند، الذي قد يأخذ دور القاضي في القضايا الصلحية أو البسيطة، أو في إطراف نزاع بالوساطة والتوفيق. فالخطورة ليست في تكييف القاضي الفرنسي مع هذه الخوارزميات والمجتمع الرقعي، رغم ضرورتها، إنما الخطورة في محو هوية وفلسفة القانون الفرنسي من ذهن رجال القانون الفرنسي، عن طريق هذه الخوارزميات.

لذلك، يجب على المشرع الفرنسي وضع برامج اللوغاريتمات الخاصة به، والتي تتناسب مع روح المدرسة القانونية الفرنسية كما روح لغتها القانونية الأم الحرفية والمصطلحية، والتي هي في العمق لا شك تختلف عن المدرسة الأنكلوسكسونية، الأمر الذي يوجب على القانونيين التفكير ملياً في دورهم المحوري والعام في هذه العملية، وإلا سنكون أمام اجتياح جديد للقانون العام بمنظومة القانون الأنكلوسكسوني، لكن هذه المرة بقوة أكبر وبسرعة

أكبر، كونها ستترافق مع الثورة الرقمية التي تتنامى بسرعة مذهلة، فالركون إلى التجربة الأنكلوسكسونية في مفهوم هذه العدالة والركون إليها، وتطبيقها الأعمى بالمنظومة التشريعية الفرنسية فيه جهل كبير لخصوصية التشريع الفرنسي وانزلاق لهذا التشريع في أحضان التشريع الأنكلوسكسوني، ما يوجب في العدالة التنبؤية الفرنسية أن تراعي في خوارزمياتها الخصوصية التشريعية والفلسفية والفكرية لمنظومة العدالة الفرنسية. فالعدالة هي عميلة تفكرية ذهنية تحليلية تعكس العقل اللاواعي المعبر عن هذه العدالة ضمن منظومة قانونية، وعليه لا يمكن قراءة هذه العدالة بذات الرموز التي تستخدم في المنظومة الأنكلوسكسونية، وإنما يجب على المشرع الفرنسي أن يطور هو خوارزمياته ومعادلاته الرقمية الخاصة بقراءة العدالة لديه.

الخاتمة

تناول البحث بدراسة قانونية تأصيلية معمقة، واقع العدالة القضائية في العصر الرقمي وفق مفهوم العدالة التنبؤية في الفقه الأنكلوسكسوني واللاتيني، مبيناً طبيعة هذه العدالة، والتحديات التي تثيرها في مفهوم العدالة التقليدية، وكيفية تجاوز هذه التحديات وتحويلها لفرص يمكن الاستفادة منها للارتقاء بمفهوم ومنظومة العدل. ضمن ذلك، أضاء البحث على العديد من النقاط المفصلية في مفهوم هذه العدالة، مبيناً الملامح العامة لحالة القلق والترقب التي تعتري هذا المفهوم في البيئة القانونية الفرنسية: ما بين مفهوم العدالة الزجاجة التي تركز على شكل طرح العدالة لا مضمونها ما يجعلها عدالة غير معرفية⁹⁹، والعدالة الحسابية الرقمية، التي تحكم بالاستناد لمعادلات خوارزمية رقمية، تجعل القاضي والمتقاضي كما المحامي حبيس الأرقام¹⁰⁰، والعدالة الرأسمالية، التي لا تهدف إلى تحقيق العدالة بقدر زيادة الأرباح، غير مراعية لخصوصية وطبيعة التدرج المعرفي للأحكام القضائية، وتريد أن تُطَيحَ برموزٍ وترَفَعَ أخرى وفق عدالة مبنية على معرفية غير قانونية¹⁰¹. منمنطة العمل القضائي بقلب رقمي متكرر، ومحولة القضية بعقولهم وتحليلاتهم لقاضي واحد مكرر مُستَنسَخُ ومُستَنسَخُ¹⁰². مؤكداً أن هذه العدالة أضحت مع التزاوج القائم بين الذكاء الاصطناعي والقانون، حقيقة قائمة لا يمكن تجاهلها، وأن علينا التكيف معها، فما من علم بمنأى عن هذا التزاوج الذي سيقدم في ضوء العدالة التنبؤية للمشغلين في الحقل القانوني رؤية شخصية للنزاع القانوني المعروض عليهم أكثر وضوحاً وتفصيلاً، يمكنهم من معرفة دقائق النزاع وحيثياته. بذات الوقت الذي لن يلغي هذا التزاوج يلغي القانون أو دور رجل القانون، بل على العكس سيرتقي بالقانون ويعظم من منافع رجل القانون ودوره الابتكاري في تكريس العدالة القانونية¹⁰³.

وقد بيّن البحث، أن إطلاق مصطلح: «العدالة التنبؤية»، بالرغم من كونه المصطلح الأكثر انتشاراً والأكثر تعبيراً عن هذا الشكل الجديد من التعاون الرقمي والقانوني، إلا أنه في الوقت الراهن يفتقد للمصادقية الكاملة، لاسيما حينما تطرح هذه العدالة ضمن المفهوم والوظيفة كبديل عن العدالة التقليدية. ذلك أن هذه العدالة ليست كذلك، لا بالمعنى الرقمي ولا بالمعنى التقليدي، بل هي مؤشر من مؤشرات للعدالة. فالنتائج التحليلية التي

تقدمها هذه الخوارزميات، وإن كان يمكن اعتبارها خلاصة الذكاء الاصطناعي الموثوق القادر على اقتراح حلول، إلا أنها ليست خلاصات الذكاء الاصطناعي «المبتكر» أو المدرك القادر على تقديم الحل أو الحكم! ما يجعل الحضور الإنساني في هذه العدالة ضرورة لا غنى عنها. وبالتالي أي حديث عن عدالة تنبؤية قادرة على أن تحل محل العدالة الواقعية الحالية، إنما هو محض تصور غير ممكن في الوقت الحالي. فالخوارزمية ليست بديلاً عن التفكير القانوني بل طريقة جديدة من طرق التفكير القانوني.

كذلك، أكد البحث أن الإنسان الحالي بقدراته وملكاته البشرية المتواضعة، لم يعد قادراً أن يجري هذه الثورة الرقمية المذهلة، ما يفرض حالة من التكامل في العمل القضائي بين الآلات والإنسان، فرجل القانون وحده لن يستطيع أن يجري هذه الثورة الرقمية، كما أن الآلات وحدها لن تكون قادرة على ذلك، وإن كان القرار النهائي في هذه العدالة يبقى قراراً بشرياً بامتياز. مبيناً أن هذا الحماس الكبير لهذه العدالة إنما يعيدنا للصورة النمطية لمفهوم العدالة المحايدة المعصوبة العينين التي تحمل ميزاناً هو مصداق العدل. هذا التصور لهذه العدالة المجردة الخالية من أي مشاعر أو أحاسيس، هو التصور الذي طالما داعب في عيوننا الصورة الذهنية لعدالة تتحقق بذاتها لذاتها، بعيداً عن الدولة وأجهزتها الإدارية والقضائية، وفق معادلات موضوعية وآلية لا تنحاز للمشاعر أو العواطف، استناداً لفكرة العدالة القانونية المجردة عن فكرة الإنسان المتمثل بشخص القاضي، أما في تحقيق مزيد من الحيادية وفق مفهوم التجريد الإنساني¹⁰⁴. لكن هل هذه هي العدالة المنشودة¹⁰⁵؟! مما لا شك فيه أن البحث أثبت أن العدالة المجردة من الإنساني هي عدالة غير واقعية أو منصفة، فالعدالة في فكرها وتكوينها إنسانية الطابع، لا رقمية الوجود.

أخيراً، أوصى البحث على ضرورة التعامل مع كل هذه المخاوف التي تثيرها العدالة التنبؤية باعتبارها تحديات وليس معوقات، لتجاوز ما يعرف في الفقه الفرنسي بمتلازمة الصندوق الأسود: «*Syndrome de la boîte noire*». كون إحساسنا بالعجز الحالي إنما هو نتيجة طبيعة لعدم فهمنا للأمر، أكثر منه استحالة الأمر! كون الحديث عن هذه العدالة لا زال حديثاً، وكوننا حتى في النظام الغربي الأوربي بما فيه الفرنسي أمام متلقي لهذه العدالة أكثر منه صانعاً لها! فالفكرة ولدت ونمت وانتشرت في الفكر الأمريكي ضمن النظام الأنكلوسكسوني، عليه وفي ضوء فهم خلفية التنافس القانوني بين هذه المدرسة ونظيرتها اللاتينية، ليس مستغرباً هذا التحفظ عليها التي تصل حد الريبة المبالغ فيها. أما الخشية من أن تنتصر العدالة الكمية على العدالة الكيفية في العلاقة بين القانون والرياضيات، فهذا يعيدنا لذات الخوف السابق من انتصار العدالة النفعية على العدالة القيمية في العلاقة بين القانون والاقتصاد، الأمر الذي لا يمكن أن يكون مثبطاً لنا عن المضي في هذا النهج الرقمي الجديد. فما بين رهاب التكنولوجيا والولع بها، علينا أن نوازن الأمور ونحاول قدر المستطاع أن نستفيد من هذا القادم في العلوم القانونية، والذي سيحتل مكانه المستحق ضمنها، سواء وافقنا على ذلك أولاً، لذلك نجاحنا في هذا الأمر هو في قدر توفيقتنا بين خوفنا وجرأتنا، كما قدرتنا على التكيف والفهم الدقيق لهذا القادم الجديد، لاستقباله

والترحيب به، كما التعايش معه، بأعلى ما يمكن من منافع، وبأقل ما يمكن من خسائر.

فالعدالة ليست خياراً، بل حقٌّ دستوري واجب الاحترام. والعدالة التي لا تستفيد من جميع الإمكانيات المتاحة أمامها لضمان الوصول لهذا الحق ليست عدالة جديرة بالاعتبار. عليه، علينا نحن المشرعون العرب، أنصار المدرسة اللاتينية ومؤيدوها التحضر الجيد لهذا القادم الجديد، محاولين قدر الإمكان الاستفادة منه وتجنب نواقصه. فالقضية لم تعد اليوم تناقش في وجود هذه العدالة من عدمه، بل في القدرة على التكيف معها، وكيفية تحويلها من تحدٍ إلى فرصة ترتقي بالمنظومة العدلية العربية.

المراجع¹⁰⁷

العربية

الكتب

- إبراهيم أبرش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- السيد نفادي، السببية في العلم وعلاقة المبدأ السببي بالمنطق الشرطي، الطبعة الأولى. بيروت دار التنوير للطباعة والنشر، 2006.
- عبير أسعد، الذكاء الصناعي، الطبعة الأولى، دار البداية، 2017.
- فيصل محمد البحيري، أثر النهضة العلمية الحديثة على الفكر القانوني، دراسة في فلسفة القانون. الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية لنشر والتوزيع، مصر، 2015.
- محمد حسن منصور، نظرية القانون، دار الجامعة الحديثة للنشر، 2009.
- المقالات
- أحمد مجدي حجازي، قضية الحتمية في العلم، المجلة الاجتماعية القومية، العدد الثالث، 1972، ص. 141.
- محمد عرفان الخطيب، المركز القانوني للإنسالة (Robots) قراءة في القواعد الأوروبية في القانون المدني للإنسالة لعام 2017، «الإشكاليات والتحديات ... دراسة تأصيلية مقارنة». مجلة كلية القانون الكويتية العالمية. السنة السادسة، العدد الرابع، 2018. ص. ص. 58-19.
- محمد عرفان الخطيب، ضمانات الحق في العصر الرقمي، «من تبدل المفهوم لتبدل الحماية». قراءة في الموقف التشريعي الأوروبي والفرنسي وإسقاط على الموقف التشريعي الكويتي. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية. ملحق خاص، العدد الثالث، الجزء الأول، 2018، ص. ص. 324-251.

Français

Articles

- A. Garapon, Les enjeux de la justice prédictive : JCP G2017, doct, p. 31.
- B. Benhamou, L'internet des objets. Défis technologiques, économiques et politiques, Esprit, vol. 3-4, 2009.
- B. Dondero, Justice prédictive : la fin de l'aléa judiciaire ? D. 2017, p. 532.
- C. Bléry, L'obligation de motiver les décisions de justice était-elle révolutionnaire en 1790 ? Histoire de la Justice (RHJ), année 1991, n° 4, Pp. 79-97.
- C. Charruault, Compléter l'article 5 du code civil, JCP G. 2007, Numéro historique-Hors-série, Cahier n° 2, p. 21.
- C. Nourissat Justice, Justice prédictive et profession d'avocat : entre fantasme(s) et réalité(s), JCP G, n° 30-35, 2017, p. 878.
- E. Buat-Ménard et P. Gambiasi, La mémoire numérique des décisions judiciaires. In L'open data des décisions de justice de l'ordre judiciaire. Recueil Dalloz, 2017, p. 1483.
- F. Defferrard et C. Papineau, Le pouvoir de jurisdictio des algorithmes aux États-Unis : entre fantasme et réalité jurisprudentielle, Dalloz IP/IT 2017. 668.
- F. Girard de Barros, Du big data...au smart knowledge juridique. Lexbase, n°637 du 17 déc. 2015.
- F. Humbert, Big Data : la nouvelle matière première de l'entreprise, à côté du capital et du travail, Le Nouvel économiste, n° 1600 Cahier n°2, du 16/22-2- 2012, p. 67s.
- F. Rouvière, La justice prédictive, version moderne de la boule de cristal. RTD civ., 2017, p. 527.
- G. Pillet, Du code civil au code informatique : le droit va-t-il cesser d'être raisonnable pour devenir calculable ? Revue pratique de la prospective et de l'innovation 2017. Dossier 10.
- H. Croze, Justice prédictive : la factualisation du droit. JCP 2017, n° 5, p. 101.
- H. Croze, La factualisation du droit : JCP G2017, p. 101.
- J-C. Bardout, Les proportionnalités mises en œuvre dans la table de référence des pensions alimentaires pour enfant, Defrénois, n° 8, 2016, p. 418
- L. Godefroy, La performativité de la justice « prédictive » : un Pharmakon ? Recueil Dalloz2018, p.1979.

- L. Larret-Chahine, L'éthique de la justice prédictive. Enjeux numériques, n°3, septembre 2018, Pp. 86-91.
- L. Lucchesi, L'Open data et la jurisprudence. In La jurisprudence dans le mouvement de l'open data Actes du colloque à la Cour de cassation 14 octobre 2016. JCP G, supp, n° 9, 2017. Pp, 20-24.
- L. Maurel, Quelles perspectives pour l'Open Access en Sciences juridiques après la loi République numérique ? Journal of Open Access to Law, 2017, n° 5 (1).
- L-M. Augagneur, D'où jugez-vous ? Un paradoxe entre justice prédictive et réforme de la motivation des décisions. JCP G, n° 13, 2018, Pp. 582-585.
- M. Benesty, L'open data et l'open source, des soutiens nécessaires à une justice prédictive fiable ? Journal of Open Access to Law, vol. 5, n° 1, 2017.
- M. Lartigue, Quel avenir pour l'écosystème de la legaltech à l'horizon 2030 ? Gazette du Palais, 2018, n° 42, p. 6.
- M. Tual, L'intelligence artificielle reproduit aussi le sexisme et le racisme des humains. Le Monde, 18 avril 2017.
- M.-C. Lasserre, L'intelligence artificielle au service du droit : la justice prédictive, la justice du futur ? : Petites Affiches, 2017, n° 130, p. 6.
- P. Cornille, Justice prédictive : est-ce un oxymore ? AJFI, juillet 2018, repère 7.
- S. Dhonte, La justice prédictive ne tuera pas le métier d'avocat. Gazette du Palais, 2017, n° 3, p.9.
- S.-M. Ferrié, Les algorithmes à l'épreuve du droit au procès équitable, Procédures, 2018, n° 4, étude 4.
- Y. Meneceur, Quel avenir pour la « justice prédictive » ? Enjeux et limites des algorithmes d'anticipation des décisions de justice, JCP 2018, n° 7, p. 190.
- Ouvrages, Traites et thèses
- A. Benssousan, La protection des données personnelles de A à Z. Bruylant, 2017.
- A. Garapon et J. Lassègue, La Justice digitale, PUF, 2018.
- F. A. Borges, Théorie et modélisation de la décision de justice : l'exemple du juge judiciaire,

thèse, Paris II, 2004.

- F. Terré, Introduction au droit : Dalloz, coll. Précis, 10^e éd. 2015.
- F. Zenati, L'évolution des sources du droit dans les pays de droit civil, Dalloz. 2005.
- J-P. Andrieux, Histoire de la jurisprudence, Les avatars du droit prétorien. Vuibert, 2012.
- L. Cadiet, Réflexions sur la justice à l'épreuve des mutations contemporaines de l'accès à la justice, Dalloz. 2017.
- L. de Brabandère, Homo informatix : Le Pommier, coll. Essais & Documents, 2017.
- O. Rey, Quand Le Monde s'est fait nombre : Stock, coll. Essais, 2016.
- O. W. Holmes, La voie du droit (1897), Trad. L. De Sutter, Dalloz, 2014.
- S. Guinchard et al., Droit processuel, Dalloz, 2017.
- V. Vigneau, Le passé ne manque pas d'avenir. Libres propos d'un juge sur la justice prédictive, Dalloz. 2018.
- Y. Le Cun, Qu'est-ce que l'intelligence artificielle. Collège de France, 2016.
- Colloques, Actes, Etudes et Rapports
- AP Rédaction, L'université de Nîmes ouvre un diplôme en Justice prédictive. Affiches Parisiennes, Droit, Actualité du droit. 08 février 2019.
- Archives de Philosophie du droit (APD), La justice prédictive, T 60, éd. Dalloz, 2018.
- Cinq ans pour sauver la justice ! Sénat, Rapport d'information n° 495, 4 avr. 2017.
- Comment permettre à l'homme de garder la main ? Les enjeux éthiques des algorithmes et de l'intelligence artificielle. Rapport de la CNIL, 15 décembre 2017.
- Des juges sous influence, Cahiers de la Justice, n° 4, 2015, p. 499s.
- J-C. Marin, La justice prédictive. Allocution à la Cour de cassation. In Ordre des avocats au Conseil d'État et à la Cour de cassation (dir.), La justice prédictive. Paris : Dalloz, 2018.
- Justice : faites entrer le numérique. Dir. G. Canivet Rapport de l'institut Montaigne 2017.
- Justice prédictive : évolution, révolution ? Actes du colloque organisé le 23 mai 2017 par la Cour d'Appel de Paris.
- L. Godefroy, F. Lebaron et J. Lévy-Vehel, Comment le numérique transforme le droit et la justice par de nouveaux usages et un bouleversement de la prise de décision. Droit et Justice. Rapp.

final remis le 11 mai 2019.

- L. Larret-Chahine, La justice prédictive : nouvel horizon juridique. 11 juillet 2016.
- La Guide de la justice prédictive, Livre blanc de la Justice Prédictive juin 2018.
- La justice « prédictive » : risque ou opportunité ? Colloque organisé par l'Ordre des avocats au Conseil d'Etat et à la Cour de cassation. 15 février 2018.
- Le juge et le numérique : un défi pour la justice du XXI e siècle, Colloque Cour de cassation 8 juin 2018.
- Le projet de loi de programmation 2018-2022 et de réforme pour la justice, Rapport au Sénat le 20 avr. 2018.
- Livre Blanc sur l'open data jurisprudentiel, synthèse des travaux du programme Open « Case Law », coorganisé par la DILA et l'association Open Law le Droit Ouvert, Janvier 2017.
- Pour une intelligence artificielle maîtrisée, utile et démystifiée. Rapport d'information n° 464 (2016-2017) de C. de Ganay, et D. Gillot, fait à l'Office parlementaire d'évaluation des choix scientifiques et technologiques. 2017.
- Premier forum parlementaire de la Legal Tech, Sénat, 18 juin 2018.
- Rapport de la mission d'étude et de préfiguration de l'ouverture au public des décisions de justice, L'open data des décisions de justice, remis à la Garde des sceaux, ministre de la justice en novembre 2017.

English

- A. Aft, J. Blackman, C. M. Carpenter, F. Scotus, Crowdsourcing a Prediction Market for the Supreme Court. Northwestern Journal of Technology & Intellectual Property 2012, n° 10, p. 125 s.
- A. Caliskan, J-J. Bryson et A. Narayanan, Semantics derived automatically from language corpora contain human-like biases. Revue américaine Science du 14avril2017, Vol 356, Issue 6334, Pp. 183-186.
- C. A. McEwen., « Managing Corporate Disputing: Overcoming Barriers to the Effective Use of Mediation for Reducing the Cost and Time of Litigation », Ohio State Journal on Dispute Resolution, Volume 14, 1998.

- D. Shewan, The Internet of Things is already here and there's nothing you can do about it, 2015. Disponible sur Net.
- How Legal Technology Will Change the Business of Law, BCG et Bucerius Law School, 2016. Disponible sur Net.
- J. A. Segal, Predicting Supreme Court Cases Probabilistically: The Search and Seizure Cases (1962 –1981). American Political Science Review 1984, p. 891.
- J. Blackman, M. J. Bommarito, D. M. Katz, Predicting the Behavior of the Supreme Court of the United States: A General Approach. SSRN Electronic Journal 21 juill. 2014.
- J. Kay, "How do you regulate a self-improving algorithm?", The Atlantic, 25 octobre 2017.
- K. Ashton, That 'Internet of Things' Thing, RFID Journal, 22. 06. 2009.
- K. Schwab, The Fourth Industrial Revolution. Publisher : Penguin Books Ltd. 2016.
- N. Aletras, D. Tsarapatsanis, D. Preoțiu-Pietro, V. Lampos, Predicting judicial decisions of the European Court of Human Rights : à Natural Language Processing perspective. Peer Journal of Computer Science 24 oct. 2016.
- N. Bernoulli, De Usu Artis Conjectandi in jure. (Bâle, 1709). Journal Electronique d'Histoire des Probabilités et de la Statistique, juin 2006.
- R. C. Lawlor, What Computers Can Do: Analysis and Prediction of Judicial Decisions, American Bar Association Journal 1963, p. 337.
- R. Keown, Mathematical Models for Legal Prediction. Computer/LJ 1980, p. 829.
- R. Pound, Mechanical jurisprudence. Columbia Law Review 1908, p. 605.

الهوامش:

¹ الأمر الذي لا يعدو أن يكون نتيجة الاجتياح غير المسبوق، للثورة الرقمية الذكية "Digital smart revolution"، بمكوناتها الثلاث: أنترنت الأشياء "Internet of Things" والبيانات الضخمة "Big data"، إضافةً للذكاء الاصطناعي "Artificial intelligence"، مختلف العلوم الإنسانية بما فيها القانونية. راجع،

«Digital smart revolution», K. Schwab, The Fourth Industrial Revolution. Publisher : Penguin Books Ltd. 2016, spéc, p. 22s. G. Babinet, L'ère numérique, un nouvel âge de l'humanité : cinq mutations qui vont bouleverser notre vie. Le Passeur, 2014, spéc, p. 41s et p. 155s. Pour une intelligence artificielle maîtrisée, utile et démystifiée. Rapport d'information n° 464 (2016-2017) de C. de Ganay, et D. Gillot, fait à l'Office parlementaire d'évaluation des choix scientifiques et technologiques. Le 15 mars 2017,

p 27s. «Internet of Things», K. Ashton, That 'Internet of Things' Thing, RFID Journal, 22.06.2009. D. Shewan, The Internet of Things is already here and there's nothing you can do about it, 2015. Disponible sur Net. B. Benhamou, L'internet des objets. Défis technologiques, économiques et politiques, Esprit, vol. 3-4, mars/avril 2009. "Big data", F. Humbert, Big Data : la nouvelle matière première de l'entreprise, à côté du capital et du travail, Le Nouvel économiste, n° 1600 Cahier n°2, du 16/22-2- 2012, p. 67s. I. Beyneix, Le traitement des données personnelles par les entreprises : Big data et vie privée, état des Lieux. JCP G, 2015, doct. 1260.
². Y. Le Cun, Qu'est-ce que l'intelligence artificielle. Collège de France, 2016. P. Lévy, Intelligence artificielle et sciences humaines. P. Levy's blog, 8 octobre 2014, Disponible sur Net. Y. Le Cun, Qu'est-ce que l'intelligence artificielle. Collège de France, 2016. Disponible sur Net.

عبر أسعد، الذكاء الصناعي، الطبعة الأولى، دار البداية، 2017. ميشيل نيجنفيتسكي الذكاء الصناعي، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، 2004. آلان بونيه، الذكاء الصناعي، واقعه ومستقبله، 1945. ترجمة على صبري فرغي. إصدارات، مجلة عالم المعرفة، العدد رقم 1993، 172.

³. تتعدد التسميات القانونية لهذه العدالة بين: العدالة الكمية «Justice quantitative»، العدالة التناظرية «Justice analogique»، العدالة المعيارية «Justice normative»، العدالة المقياسية «Justice isométrique»، العدالة الاستشرافية «Justice prévisible»، العدالة التصويرية «Justice simulative».... ولكن المستقر حولها مصطلح: العدالة التنبؤية «Justice prédictive» والذي هو الترجمة المستمدة من المنظومة الأنكلوسكسونية «Predictive Justice». علماً بأن فكرة العدالة التنبؤية هي فكرة حديثة نسبياً، وتعود بدايتها إلى النصف الثاني من القرن الماضي، في أواخر الستينيات منه في الولايات المتحدة الأمريكية، لتنتقل بعد ذلك إلى الدول الأوروبية، إلا أن الحديث عنها لم يكن سوى في إطار الأفكار والطروحات الفردية حول فوائد الدخول في هذا المفهوم، وقدرته على الحد من الخطأ القانوني في الحكم القضائي في بعد استشرافي لعدالة خالية من الأخطاء، عبر استخدام مجموعة من التقانات عبر اللوغاريتمات التي تحاول استقراء الاجتهاد القضائي وتحليله. راجع في ذلك،

Archives de Philosophie du droit, La justice prédictive, T 60, éd. Dalloz, 2018, 398P. J-C. Marin, La justice prédictive. Allocution à la Cour de cassation. In Ordre des avocats au Conseil d'État et à la Cour de cassation (Dir.), La justice prédictive. Paris : Dalloz, 2018, 122P. La Guide de la justice prédictive, Livre blanc de la Justice Prédictive juin 2018. Predictice. Disponible sur Net. Justice prédictive : évolution, révolution ? Actes du colloque organisé le 23 mai 2017 par la Cour d'Appel de Paris. L. Larret-Chahine, La justice prédictive : nouvel horizon juridique. 11 juillet 2016. Disponible sur Net.

⁴. C. Bléry, L'obligation de motiver les décisions de justice était-elle révolutionnaire en 1790 ? Histoire de la Justice (RHJ), année 1991, n° 4, Pp. 79-97. La romanistique et la notion de jurisprudence in droits. Revue française de théorie juridique, n° 4, 1986, Pp. 149-160.

⁵. S-D. Poisson, Recherches sur la probabilité des jugements en matière criminelle et en matière civile. Bachelier, 1837. N. Bernoulli, De Usu Artis Conjectandi in jure. (Bâle, 1709). Journal Electronique d'Histoire des Probabilités et de la Statistique, juin 2006.

6. Le concept de prédiction jurisprudentielle en lui-même « a été proposé il y a plus d'un siècle déjà par le réaliste américain

Holmes lors d'une conférence prononcée à Boston en 1987 [...] : « Ce que j'entends par Droit ce sont les prophéties de ce qui sera concrètement décidé par les tribunaux ». Cf. G. Zambrano, Précédents et prédictions jurisprudentielles à l'ère des big data : parier sur le résultat (probable) d'un procès. 2015, hal-01496098.

⁷. وفقاً للفيقيه الأمريكي O. W. Holmes أحد مؤسسي المدرسة الواقعية القانون، القانون ليس سوى النبوءات التي يتوصل إليها قضاة المحاكم في أحكامهم. وضمن هذا المفهوم «النبوءة» وُلدت فكرة وهاجس معرفة الاحتمالات الترجيحية لنجاح أو فشل الدعوى التي يمكن أن يتقدم بها المتقاضى. وشكلت هاجساً كبيراً للمتقاضين ولموكلهم. حيث قام المحامي الأمريكي «R. Lawlor» في العام 1963 بإدخال بعض البيانات الخاصة بإحدى الدعوى لديه لمعرفة احتمالات النجاح والفشل فيها، ومن ثم تبعه باحثون قانونيون آخرون بمعادلات حسابية واحتمالية وترابطية بهدف استقراء الحكم المستقبلي في قضية ما. وحديثاً قام الباحث الأمريكي «J. Blackman». بوضع نموذج رياضي للعدالة التنبؤية تناول خلالها أحكام المحكمة العليا الأمريكية بمعدل موثوقية وصلت لحد 75%. وأخيراً في العام 2016 قام فريق من الباحثين الأمريكيين والبريطانيين في مجال المعلوماتية والقانون وعلم النفس بوضع برنامج خوارزمي قادر على استقراء مجموعة من الأحكام القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، من خلال مجموعة من الوقائع، وبمعدل موثوقية وصلت إلى 80%، بمعدل ثمانية أحكام قضائية لكل عشرة.

O. W. Holmes, La voie du droit (1897), Trad. L. De Sutter, Dalloz, 2014, p. 9. R. Pound, Mechanical jurisprudence. Columbia Law Review 1908, p. 605 s. R. C. Lawlor, What Computers Can Do: Analysis and Prediction of Judicial Decisions, American Bar Association Journal 1963, p. 337 s. R. Keown, Mathematical Models for Legal Prediction. Computer/LJ 1980, p. 829 s. J. A. Segal, Predicting Supreme Court Cases Probabilistically: The Search and Seizure Cases (1962 – 1981). American Political Science Review 1984, p. 891s. J. Blackman, M. J. Bommarito, D. M. Katz, Predicting the Behavior of the Supreme Court of the United States: A General Approach. SSRN Electronic Journal 21 juill. 2014. Travaux sur un échantillon de 584 décisions de la CEDH. N. Aletras, D. Tsarapatsanis, & other, Predicting judicial decisions of the European Court of Human Rights: à Natural Language Processing perspective. Peer Journal of Computer Science 24 oct. 2016.

⁸. Etudes juridiques Sous la direction de N. Molfessis, La Cour de cassation et l'élaboration du droit. Economica. 2005. J-P. Andrieux, Histoire de la jurisprudence, Les avatars du droit prétorien. Vuibert, 2012, p. 1s, p. 14s, p. 283s.

⁹. مخطئ من يعتقد أن هذا الأمر سيكون بعيداً عن النظام القانوني في أي دولة، حيث بدأت العديد من الدول تتحضر وتحضر خريجهما للتكيف مع هذا الوجه الجديد من العدالة، حيث بدأت العديد من المراكز القانونية الخاصة بتأهيل الحقوقيين والمحامين بتدريب المنتسبين إليها على هذه التكنولوجيا بالتعاون مع القطاعات الحكومية والتعليمية المختلفة. لاسيما في إطار برنامج التنبؤ للتعليم والبحث الذي تنهض به عدد من الجامعات والمدارس القانونية الفرنسية، حيث تم في العام 2017 تدريب حوالي 600 طالب في جامعة نيم والذين من المفترض أنهم دخلوا سوق العمل في العام 2018، وفي السنة الحالية 2019 افتتحت الجامعة دبلوم خاص بالعدالة التنبؤية.

L'avenir de la profession d'avocat. Entretien avec M-A. Peyron. Le nouvel économiste, 8 septembre 2017. AP Rédaction, L'université de Nîmes ouvre un diplôme en Justice prédictive. Affiches Parisiennes, Droit. Actualité du droit. 08 février 2019. Disponible sur

Net.

¹⁰ . يكفي الاطلاع على حجم المقالات القانونية حوله، لنستبين مقدار التخوف الذي يبديه البعض، والحماس والاندفاع الذي يبديه البعض الآخر، أمام اللامبالاة التي يبدها آخرون. بين من يرى فيه وبحق مرحلة تمهيدية ستفضي إلى ثورة معرفية حقيقية، تعيد تعريف مفهوم العدالة والطرق المفضية إليها وآليات البناء القانوني الخاصة بها. وبين من يرى فيه تهديد للمفهوم الفلسفي للعدالة القضائية، وبين من لا يرى فيه أكثر من جهاز جديد مساعد للقاضي في عمله.

La justice « prédictive » : risque ou opportunité ? In Rapport sur « L'Open data des décisions de justice ». (Dir.) L. Cadet. Le 9 janvier 2018. Disponible sur Net. Le juge et le numérique : un défi pour la justice du XXI e siècle, Colloque Cour de cassation 8 juin 2018. Premier forum parlementaire de la Legal Tech, Sénat, 18 juin 2018. V. égal. Le projet de loi de programmation 2018-2022 et de réforme pour la justice, déposé au Sénat le 20 avr. 2018. Cinq ans pour sauver la justice ! Sénat, Rapport d'information n° 495 (2016-2017). Le 4 avr. 2017. A. Garapon, Les enjeux de la justice prédictive, Revue pratique de la prospective et de l'innovation, n° 1, 2016. C. Nourissat Justice, Justice prédictive et profession d'avocat : entre fantasme(s) et réalité(s), JCP G, n° 30-35, 2017, p. 878. S. Dhonte, La justice prédictive ne tuera pas le métier d'avocat. Gazette du Palais, 2017, n° 3, p.9.

¹¹ . هذا الواقع البحثي الحدائي أملى علينا الاعتماد على قاعدة مرجعية فقهية غربية تنوعت بين المدرسة اللاتينية والأنكلوسكسونية، إضافة إلى العديد من البحوث والدراسات القانونية الإلكترونية ذات الصديقة العلمية، لاسيما التابعة للموقع الرسمي للمشروع الفرنسي والبرلمان الأوروبي، ما يُعدُّ نقطة للبحث لا عليه، كونها تبرز مدى جودة هذا البحث وأصالته. الرجاء مراجعة قائمة المراجع في نهاية البحث.

¹² . Loi n° 2016-1321 pour une République numérique. JORF n°0235 du 8 octobre 2016.

¹³ . F. Rouvière, La justice prédictive, version moderne de la boule de cristal, RTD civ., 2017, p. 527. A. Garapon, Les enjeux de la justice prédictive, JCP G 2017, doct, p. 31.

¹⁴ . Rapp. De la Mission d'étude et de préfiguration sur l'ouverture au public des décisions de justice, L'open data des décisions de justice, nov. 2017. Disponible sur Net.

¹⁵ . Livre Blanc sur l'open data jurisprudentiel, synthèse des travaux du programme Open « Case Law », coorganisé par la DILA et l'association Open Law le Droit Ouvert, publié en Janvier 2017, spéc. p. 54. L. Lucchesi, L'Open data et la jurisprudence. In La jurisprudence dans le mouvement de l'open data Actes du colloque à la Cour de cassation 14 octobre 2016. JCP G, supp, n° 9, 2017. Pp, 20-24.

¹⁶ . «Chacun a droit au respect de sa vie privée». Article 9. Code civil.

¹⁷ . La sécurité juridique en droit constitutionnel français, Les cahiers du Conseil constitutionnel, 2001, p. 67.

¹⁸ . Loi n° 2016-1321 pour une République numérique. JORF n°0235 du 8 octobre 2016.

¹⁹ . تعرف هذه البيانات بكونها: «أي معلومة تتعلق بشخص طبيعي محدد أو يمكن تحديده، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالرجوع إلى رقم تعريفني أو إلى

عنصر واحد أو أكثر من العناصر العائدة إليه. ولتحديد ما إن كان الشخص قابلاً للتحديد، يجب تقدير مجموع الوسائل الممكنة من تحديده الخاص أو الذي يمكن الولوج إليه من خلال معالج البيانات أو أي شخص آخر».

Article 2, Paragr. 2. Loi n° 78-17 du 6 janvier 1978 relative à l'informatique, aux fichiers et aux libertés, op, cite.

²⁰. L'article 20 modifiant l'article L. 10 du code de justice administrative et l'article 21 modifiant le chapitre unique du Titre I^{er} du Livre I^{er} du code de l'organisation judiciaire est complété par un article L. 111-13. Loi n° 2016-1321 pour une République numérique. JORF n°0235 du 8 octobre 2016.

²¹. Notant que, jusqu'à la date de rédaction de cet article, ce règlement n'a pas encore été publié.

²². R. Jacky, Le numérique et les données personnelles quels risques, quelles potentialités ? Rapporteur général de l'étude annelle 2014 du Conseil d'État. Le numérique et les droits fondamentaux. L'espace numérique et la protection des données personnelles, Dossier Revue de droit public, n° 1, 2016.

²³. كالأسماء والمهن، والعمل والجنس، والحالة الصحية، والتاريخ العائلي، وأرقام الضمان الاجتماعي، وأرقام الحسابات المصرفية وغيرها من المعلومات.

²⁴. L. Maurel, Quelles perspectives pour l'Open Access en Sciences juridiques après la loi République numérique ? Journal of Open Access to Law, n° 5 (1), 2017,

²⁵. Article 2, al. A. Directive 95/46/CE, op, cite. Article 3, al. 1. Directives (UE) 2016/680, op, cite. Article 2, Paragr. 2. La loi n° 78-17 du 6 janvier 1978, op, cite.

²⁶. Article 2, Paragr. 2. La loi n° 78-17 du 6 janvier 1978, op, cite.

²⁷. Projet de loi relatif à la protection des données personnelles (JUSC1732261L). Enregistré à la Présidence de l'Assemblée nationale le 13 décembre 2017, n° 296. <http://www.senat.fr/leg/pjl17-296.html>

²⁸. Ibid.

²⁹. Spécialement la Commission Nationale de l'Informatique et des Libertés (CNIL). A. Benssousan, La protection des données personnelles de A à Z. Bruylant, 2017, §380. Voir aussi, Quel nouveau paysage pour les données personnelles, les libertés et la vie privée ? In Vie privée à l'horizon 2020, Cahiers IP Innovation & Prospective n°01, p. 33.

³⁰. ناقش الميثاق الأوروبي لأخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية لعام 2018 هذه الفرضية، مبيناً الخصوصية القانونية للأنظمة القانونية في الدول الأوروبية، وخطورة هذه العملية على الصورة الذهنية التي يمكن أن تتكون حول القاضي، ببعديها السلبي والإيجابي، وأثر ذلك على شخص القاضي والغير، والخشية من أن يكون ذلك نوعاً من التشهير غير المباشر على القاضي من خلال الحكم المسبق عليه.

Charte éthique européenne d'utilisation de l'intelligence artificielle dans les systèmes judiciaires et leur environnement. Adoptée par la CEPEJ le 3-4 décembre 2018, p 21s.

³¹. Rapport de la Mission d'étude et de préfiguration sur l'ouverture au public des décisions de justice, L'open data des décisions de justice, nov. 2017. Disponible sur Net.

³². Justice : faites entrer le numérique. Dir. G. Canivet Rapport de l'institut Montaigne 2017. S.-M. Ferrié, Les algorithmes à l'épreuve du droit au procès équitable, Procédures, 2018, n° 4, étude 4. L. Cadiet, Réflexions sur la justice à l'épreuve des mutations contemporaines de l'accès à la justice, D. 2017. p. 522

³³. La justice prédictive va permettre d'atteindre « un niveau de réalité qui était jusqu'à présent inaccessible. C'est non seulement toute la production qui devient transparente, mais aussi le détail, juge par juge, argument par argument, partie par partie. (...) La justice prédictive bouleverse aussi la fonction ordonnatrice du temps car elle introduit ab initio si ce n'est la solution du moins une solution très probable. (...) La justice prédictive augmente le présent », A. Garapon, Les enjeux de la justice prédictive, op, cite, p.

31.

³⁴. J. Kay, "How do you regulate a self-improving algorithm?", The Atlantic, 25 octobre 2017.

³⁵. فلوا فترضنا أن نزاعاً قانونياً بين طرفين حول مبلغ تعويض، فإن عدم وجود العدالة التنبؤية، المفضي لعدم علم الطرفين باحتماليات النجاح والفشل في الدعوى سيكون عاملاً محفزاً للمضي في الدعوى القضائية رغم المخاطر المحتملة في الهوامش المنوية للربح والخسارة والكلف الاقتصادية الممكن ترتبها جراء هذا الدعوى، كوننا نمضي في المجهول. بالمقابل، إن وجود العدالة التنبؤية لذات النزاع مع مؤشرات ترجيحية ملموسة للنسب المنوية لحسابات الربح والخسارة مع الكلف الاقتصادية المحتملة نظراً لطبيعة الدعوى ومدتها وحجم التضخم الاقتصادي والنفقات المباشرة وغير المباشرة للدعوى والآثار الجانبية المترتبة عنها، كل هذه العوامل ستكون دافعاً قوياً للمضي في المصالحة والتسوية بدلاً من اللجوء للقضاء، حيث سيقوم كل طرف بتقديم التنازلات بحسب حجم المعايير الترجيحية الخاصة به وصولاً إلى اتفاق توافقي بين الطرفين.

³⁶. «Il vaut mieux un mauvais arrangement qu'un bon procès».

من غير الخافي أن شركات التأمين هي من بين أولى الشركات التي استخدمت المفاهيم التنبؤية للمنافع والمخاطر في حساب التكاليف القانونية والاقتصادية الخاصة بعملها، بما فيها ذات العلاقة بالخصومة القانونية مع زبائنها ما بين تكاليف الحل التفاوضي والحل القضائي. وهي اليوم تستخدم مخرجات العمل التنبئي بشكل كبير في مختلف مجالاتها.

C. A. McEwen., Managing Corporate Disputing: Overcoming Barriers to the Effective Use of Mediation for Reducing the Cost and Time of Litigation, Ohio State Journal on Dispute Resolution, Volume 14, 1998.

³⁷. M. A. Trojette, Ouverture des données publiques, Les exceptions au principe de gratuité sont-elles toutes légitimes ? Rapport au Premier ministre, 2013, p. 42 et s.

³⁸. Y. Meneceur, Quel avenir pour la justice prédictive ? Enjeux et limites des algorithmes d'anticipation des décisions de justice, JCP 2018, n° 7, p. 190. H. Croze, La factualisation du droit : JCP G 2017, p.101.

³⁹. M. Benesty, L'open data et l'open source, des soutiens nécessaires à une justice prédictive fiable ? Journal of Open Access to

Law, vol. 5, n° 1, 2017.

⁴⁰ . A. Garapon, Les enjeux de la justice prédictive, op, cite, p. 31.

⁴¹ . Ibid.

⁴² . S.-M. Ferrié, Les algorithmes à l'épreuve du droit au procès équitable, op, cite, étude 4.

⁴³ . H. Croze, Justice prédictive : la factualisation du droit, JCP 2017, n° 5, 101.

⁴⁴ . A. Garapon et J. Lassègue, La Justice digitale, PUF, 2018, p. 134.

⁴⁵ . Ibid.

⁴⁶ . A. Garapon, Les enjeux de la justice prédictive, op, cite, p. 31.

⁴⁷ . L. de Brabandère, Homo informatix : Le Pommier, coll. Essais & Documents, 2017, note 2, spéc. p. 52.

⁴⁸ . L.-M. Augagneur, D'où jugez-vous ? Un paradoxe entre justice prédictive et réforme de la motivation des décisions. JCP G, n° 13, 2018, Pp. 582-585.

⁴⁹ . كما سبق بيانه، التحليل النوعي البشري للعناصر القانوني يسبق التحليل الكمي الرقمي لهذه العناصر المفوضي للمخرجات الترجيحية لهذه العدالة. ضمن هذه الفرضية التدخل البشري حتمية لا مناص منها، ما يجعل تحليل الوقائع البشري ومعرفة خصوصيتها القانونية والموضوعي، وابعاد الانطباعات الشخصية واللاوعي الإدراكي حول مفهوم اجتماعي أو تجربة حياتية عامة أو خاصة، هو المهيأ لنتائج الصحيحة أو المضللة.

S. Bories, À la rencontre du droit vécu (L'étude des masses jurisprudentielles : une dimension nouvelle des phénomènes sociojudiciaires) : JCP G 1985, I, 3213. S.-M. Ferrié, Les algorithmes à l'épreuve du droit au procès équitable, op, cite, p. 297.

⁵⁰ . A. Caliskan, J.-J. Bryson et A. Narayanan, Semantics derived automatically from language corpora contain human-like biases. Revue américaine Science du 14 avril 2017, Vol 356, Issue 6334, Pp. 183-186. M. Tual, L'intelligence artificielle reproduit aussi le sexisme et le racisme des humains. Le Monde, mardi 18 avril 2017. Les autorités européennes tentent de surmonter cette difficulté : Art. 12.1 du Règ. 2016/679 du 27 avril 2016.

⁵¹ . A. Garapon, Les enjeux de la justice prédictive, op, cite, p. 31.

⁵² . نشير هنا إلى برامج العدالة التنبؤية «Compas» الخاص بتحديد احتمالات العود الجرمي «التكرار»، في القضايا الجنائية الذي تم اعتماده وتبنيه في الولايات المتحدة الأمريكية منذ العام 2012. الذي استند إليه أحد القضاة الأمريكيين في الحكم على رجل من الأفارقة الأمريكيين بالحبس ست سنوات، والذي تبين عدم موضوعية التنبؤات التي يشير إليها البرنامج، نتيجة العديد من مدخلاته المتحيزة ضد الأمريكيين الأفارقة، لاسيما المتعلقة بالبيئة الاجتماعية المرتبطة بالعائلة والأصدقاء والتعليم، والوسط الاجتماعي.

COMPAS (Correctional Offender Management Profiling for Alternative Sanctions). J. Marin, Legalist, la start-up qui finance les plaintes des entreprises : Le Monde 30 août 2016.

⁵³ . Rapport de la mission d'étude et de préfiguration de l'ouverture au public des décisions de justice, L'open data des décisions de

justice. 2017, recommandation n° 20, p. 25.

- ⁵⁴ . P. Cornille, Justice prédictive : est-ce un oxymore ? AJFI, juillet 2018, repère 7. Rapport de la CNIL, Comment permettre à l'homme de garder la main ? Les enjeux éthiques des algorithmes et de l'intelligence artificielle, 15 décembre 2017, p. 51.
- ⁵⁵ . V. par exemple, la seconde version de la Charte éthique pour un marché du droit en ligne et ses acteurs. Disponible sur Net.
- ⁵⁶ . Charte éthique européenne d'utilisation de l'intelligence artificielle dans les systèmes judiciaires et leur environnement., op, cite, p. 5.
- ⁵⁷ . Ibid.
- ⁵⁸ . M.-C. Lasserre, L'intelligence artificielle au service du droit : la justice prédictive, la justice du futur ? Petites affiches, n° 130, 2017, p. 6.
- ⁵⁹ . O. Rey, Quand Le Monde s'est fait nombre : Stock, coll. Essais, 2016, p. 180.
- ⁶⁰ . L. Godefroy, La performativité de la justice « prédictive » : un Pharmakon ? Recueil Dalloz 2018, p.1979.
- ⁶¹ . A. Garapon, Les enjeux de la justice prédictive, op, cite, p. 31.
- ⁶² . F. A. Borges, Théorie et modélisation de la décision de justice : l'exemple du juge judiciaire, thèse, Paris II, 2004, p. 469.
- ⁶³ . E. Buat-Ménard et P. Gambiasi, La mémoire numérique des décisions judiciaires. L'open data des décisions de justice de l'ordre judiciaire, Recueil Dalloz, 2017, p. 1483.
- ⁶⁴ . F. Rouvière, La justice prédictive, version moderne de la boule de cristal, op, cite, p. 527.
- ⁶⁵ . L. Montazel, Entre fait et droit : histoire d'un pouvoir judiciaire. Les techniques de la cassation civile en France et en Allemagne au XIX^{ème} siècle, Frankfurt am Main, Klostermann, 1998, VII, p. 198.
- ⁶⁶ . Des juges sous influence. Cahiers de la Justice, n° 4, 2015, p. 499s.
- ⁶⁷ . L. Godefroy, F. Lebaron et J. Lévy-Vehel, Comment le numérique transforme le droit et la justice par de nouveaux usages et un bouleversement de la prise de décision. Anticiper les évolutions pour les accompagner et les maîtriser, Droit et Justice. Rapp. final remis le 11 mai 2019.
- ⁶⁸ . Décision n° 2005-520 DC du 22 juillet 2005 du Conseil constitutionnel.
- ⁶⁹ . G. Cornu, Linguistique juridique, Domat, 3^{ème} Ed. 2005, op. cit, Pp. 88-90.
- ⁷⁰ . A. Garapon, Les enjeux de la justice prédictive, op, cite, p. 31.
- ⁷¹ . Rapport de l'Institut Montaigne, Justice : faites entrer le numérique, novembre 2017 p. 42.
- ⁷² . Article 10 de la loi n° 78-17 du 6 janvier 1978 relative à l'informatique, aux fichiers et aux libertés. « Aucune décision de justice impliquant une appréciation sur le comportement d'une personne ne peut avoir pour fondement un traitement automatisé de

données à caractère personnel destiné à évaluer certains aspects de sa personnalité. Aucune autre décision produisant des effets juridiques à l'égard d'une personne ne peut être prise sur le seul fondement d'un traitement automatisé de données destiné à définir le profil de l'intéressé ou à évaluer certains aspects de sa personnalité ».

⁷³. Cass. 1^{re} civ., 23 oct. 2013, n° 12-25.301. JurisData n° 2013-023208. La Cour de cassation sanctionne les juges qui renoncent à leur pouvoir d'appréciation en se référant uniquement à un barème dépourvu de valeur légale comme la table de référence diffusée par une circulaire du ministère de la Justice pour favoriser une uniformisation de l'évaluation du coût moyen de l'entretien et de l'éducation d'un enfant. É. Bazin, Interdiction de se fonder sur la table de référence pour fixer une contribution à l'entretien et à l'éducation des enfants, JCP G 2013, n° 49, p. 1269.

⁷⁴. L'article 22 du règlement européen du 27 avril 2016 sur les données à caractère personnel lui interdit de se calquer purement et simplement sur le résultat algorithmique. Règlement général de protection des données personnelles (RGPD), Règl. UE 2016/679 du Parlement européen et du Conseil du 27 avril 2016. JOUE 4 mai 2016, L 119/1.

⁷⁵. L. Godefroy, La performativité de la justice « prédictive » : un Pharmakon ? op, cite, p.1979. A. Garapon, Les enjeux de la justice prédictive, op, cite, Dossier 4, n° 29s.

⁷⁶. A. Garapon, Les enjeux de la justice prédictive, op, cite, p. 31.

⁷⁷. «Les juges de la nation ne sont que la bouche qui prononce les paroles de la loi, des êtres inanimés, qui n'en peuvent modérer ni la force ni la rigueur». L'origine de ce postulat, posé par Montesquieu dans «De l'esprit des lois». Livre 11^{ème} Chapitre VI^{ème}. Œuvres complètes. Éd, Édouard Laboulaye et Garnier Frères, 1875.

⁷⁸. «Le juge qui refusera de juger, sous prétexte du silence, de l'obscurité ou de l'insuffisance de la loi, pourra être poursuivi comme coupable de déni de justice». Article 4. Code civil français. «Il est défendu aux juges de prononcer par voie de disposition générale et réglementaire sur les causes qui leur sont soumises». Article 5. Code civil français.

هاتان المادتان تم إضافتهما إلى نصوص القانون المدني بنسخته الأصلية بشكل متزامن، بهدف تأطير سلطة القاضي، علماً بأن المادة الرابعة كانت موضوع نقاش واستفاضة بين الثوريين، بخلاف الحال للمادة الخامسة التي تم قبولها بصورة أكثر سلاسة. لجهة سبب ورودهما في نصوص القانون المدني وليس قانون الإجراءات بالرغم من كونهما مواد إجرائية بحتة تتعلق بكيفية وصول القاضي للحكم القضائي! مما يبين بوضوح حالة الشك والريبة التي كانت لدى واضعي القانون تجاه مهمة القاضي. راجع،

R. Libchaber, Les articles 4 et 5 du code civil ou les devoirs contradictoires du juge civil, In Le titre préliminaire du code civil, dir.

G. Faure et G. Koubi, Etudes juridiques, Economica, 2003, p. 147s. A. Sériaux, Le juge au miroir. L'article 5 du Code civil et l'ordre juridictionnel contemporain, In Mélanges Ch. Mouly, Litec, 1998, T. 1, p. 171.

⁷⁹. R. Libchaber, Les articles 4 et 5 du code civil ou les devoirs contradictoires du juge civil, op, cit, p. 147s.

⁸⁰ . J. Gaudemet, Les écoles historiques du droit en France et en Allemagne au XIX^{ème} siècle, Revue d'Histoire des Facultés de Droit et de la Science Juridique, 1998, n° 19, Pp. 87-124. R. Saleilles, Ecole historique et droit naturel, RTD civ. 1902, p. 80.

⁸¹ . لاسيما في مسائل تأجير الأرحام ، والإطار المدني والتجاري لمفهومي الشركة والجمعية ، وقواعد استخدام الاسم المدني كاسم تجاري ، وإرساء قواعد النظرية العامة للتعسف باستعمال الحق، والخطأ التقصيري الناجم عن الإهمال أو السهو ، وغيرها من المواضيع ذات الصلة بنظرية العقد والمسؤولية المدنية، العقدية عامة والتقصيرية خاصة.

F. Zenati, L'évolution des sources du droit dans les pays de droit civil, Dalloz. 2005, p. 15. P. Deumier, Création du droit et rédaction des arrêts par la Cour de cassation, In La création du droit par le juge, APhD. T. 50, 2007, p. 49, spéc. 53. Cass. civ. 1^{ère} 24 mars 1998, Bull. civ. I, n° 124, D. 1999, p. 19, note J.-J. Lemouland, Defrénois, 1998, n° 22, art. 36895, note J. Massip, RTD civ. 1998, p. 658, note J. Hauser. Cass. ch. réun. 11 mars 1914, Caisse Rurale de la Commune de Manigod, Dalloz périodique, «années antérieures à 1941» DP, 1914, I, 257, note L. Sarrut, S. 1918, I, 103. Cass. com. 12 mars 1985, Bordas, Bull. civ. IV, n° 95, D. 1985, p. 471, note J. Ghestin. Gazette du Palais. 1985, I, p. 245, note G. Le Tallec. Cass. civ. 27 décembre 1951, Branly, D. 1951, p. 329, note H. Desbois, JCP G. 1951, II, 6193, note Mihura.

⁸² . F. Zenati, La jurisprudence, op. cit, p. 135.

⁸³ . C. Atias, Quelle positivité ? Quelle notion de droit ? APhD, 1982, n° 27, p. 221.

⁸⁴ . M.-A. Frison-Roche et S. Bories, La jurisprudence massive, D. 1993. 287, spéc. n° 1.

⁸⁵ . 4,1 millions de décisions déjà, et très vite 5,2 millions décisions supplémentaires par an. Cf. « L'accessibilité aux jugements des tribunaux en ligne : le point et les interrogations ». Intervention de M. Bruno, Pireyre à la Conférence du Réseau francophone des Conseils de la magistrature judiciaire. 2018.

⁸⁶ . G. Cornu, « Codification contemporaine : valeurs et langage », In L'art du droit en quête de sagesse, PUF, 1998, p. 357. G. Koubi, Code et codification, du civil à l'incivil. Droit et cultures. Revue internationale interdisciplinaire, 48 | 2004-2 : Jus et le Code civil, 2004.

⁸⁷ . M.-A. Frison-Roche et S. Bories, La jurisprudence massive, op. cit, p. 287.

⁸⁸ . L'adjectif isométrique vient du grec (iso signifie « égal » et metron « mesure ») et désigne un élément dont les dimensions sont identiques. Disponible sur Net.

⁸⁹ . لو أخذنا على سبيل المثال واقع التعديل القانوني لمسؤولية الآباء عن أعمال أبنائهم والاجتهاد القضائي التي أقرته محكمة النقض الفرنسية باعتبار الآباء مسؤولين عن أعمال أبنائهم حتى مع وجود الخطأ، هذا الموقف الذي كان هناك حوالي 80٪ من قضاة الموضوع ضده.

Arrêts Fullenwarth : Cass. Ass. Plén., 9 mai 1984 47 et Levert : Cass. Civ. 2^{ème} 10 mai 2001

⁹⁰ . V. Vigneau, Le passé ne manque pas d'avenir. Libres propos d'un juge sur la justice prédictive, D. 2018, p. 1095.

⁹¹ . H. Croze, Justice prédictive : la factualisation du droit, op, cite, p. 101. A. Garapon, S. Perdrille, B. Bernane et C. Kadri, La prudence et l'autorité. L'office du juge au XXI rapport de l'IHEJ, mai 2013.

⁹² . V. Vigneau, Le passé ne manque pas d'avenir. Libres propos d'un juge sur la justice prédictive, op, cite, p. 1095.

⁹³ . E. Buat-Ménard et P. Giambiasi, La mémoire numérique des décisions judiciaires, op, cite, p. 1483. A. Garapon et J. Lassègue, La justice digitale, op, cite, p. 134.

⁹⁴ . إن كان مبدأ السابقة القضائية غير معترف به في التشريع الفرنسي فإن مبدأ الرقابة القضائية هو أمر موجود ومستقر في القضاء الفرنسي. وهنا بين السر الخفي للقاضي في تقدير الأدلة وترجيحها وقدرة محكمة النقض على التأكد من توافق هذا الترجيح والتقييم مع القانون روحاً ونصاً توجد معادلة فلسفية قلما استطعنا أن نتلمس أبعادها بوضوح ودقة، رغم كثرة الحديث الفلسفي والفقه حولها بين الشكل والمضمون، لكنها كثيراً ما تداخلت الأبعاد بينها، لاسيما حينما يصبح الموضوعي جزءاً من القانوني الذي يدخل في اختصاص محكمة النقض، لتدخل المحكمة في سبر أغوار الموضوعي تحت غطاء القانوني. هذا الجزء التقديري للقاضي بقدر ما هو عامل سطوة واستقلالية في إطار مفهوم السلطة التقديرية «Le pouvoir discrétionnaire du juge»، بقدر ما هو عامل قلق في الخطر أو الغرر القضائي «L'aléa judiciaire» للخصوم، وبقدر ما هو عامل توجيه لمحكمة النقض لبسط رقابتها القضائية «Contrôle judiciaire». راجع في ذلك،

B. Louvel, Comment sauver le soldat Justice ? Interview par L. Neuer, Le Point, 6 avr. 2016. L. Godefroy, La performativité de la justice « prédictive » : un Pharmakon ? op, cite, p.1979.

⁹⁵ . P. Deumier, Et pour quelques signes de plus : mentionner les précédents, RTD civ. 2016., p. 65. S. Guinchard et al., Droit processuel, Dalloz, 2017, p. 1108.

⁹⁶ . F. Defferrard et C. Papineau, Le pouvoir de jurisdictio des algorithmes aux États-Unis : entre fantasme et réalité jurisprudentielle, Dalloz IP/IT 2017. 668.

⁹⁷ . هذا التحدي في مفهوم البيانات الضخمة والنتائج المترتبة عنها، بما فيها العدالة التنبؤية، هو حقيقة فعلية تتنامى أكثر وأكثر في العديد من الدول الغربية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا وبريطانيا، كما في الصين وكوريا الجنوبية، والحفاظ على الخصوصية الفرنسية في هذا المجال لن يكون أمراً يسيراً إن لم نقل مستحيلاً، ففي عصر تتداخل العلوم جميعها مع الاقتصاد الذي يضغط على مختلف الشركات بما فيها العاملة في مجال القانون، تغدو هذه الجوانب التقنية أحد العوامل التنافسية الأكثر شراسة في الوصول إلى عدالة قانونية موضوعية موثوقة، سريعة وغير مكلفة. إنها الواقعة التي تصنع القانون.

A. Loysel, (1536-1617), dans «La justice prédictive : le contentieux dévoilé» de M. Sweeney (non publié).

⁹⁸ . M. Lartigue, Quel avenir pour l'écosystème de la legaltech à l'horizon 2030 ? Gazette du Palais, 2018, n° 42, p. 6.

⁹⁹ . F. Rouvière, La justice prédictive, version moderne de la boule de cristal, op, cite, p. 527.

¹⁰⁰ . B. Dondero, Justice prédictive : la fin de l'aléa judiciaire ? D. 2017, p. 532. G. Pillet, Du code civil au code informatique : le droit va-t-il cesser d'être raisonnable pour devenir calculable ? Revue pratique de la prospective et de l'innovation 2017. Dossier 10.

¹⁰¹ . A. Garapon, Les enjeux de la justice prédictive, op, cite, p. 31.

¹⁰² . L. Godefroy, La performativité de la justice « prédictive » : un Pharmakon ? op, cite, p.1979.

¹⁰³ . How Legal Technology Will Change the Business of Law, BCG et Bucerius Law School, 2016. Disponible sur Net.

¹⁰⁴ . N. Bobbio, Essais de théorie du droit, trad. C. Agostini, M. Guéret : LGDJ-Bruylant, coll. La pensée, 1998, p. 38.

¹⁰⁵ . A. Garapon, Les enjeux de la justice prédictive, op, cite, p. 31.

¹⁰⁶ . L. Larret-Chahine, L'éthique de la justice prédictive. Enjeux numériques, n°3, septembre 2018, Pp. 86-91.

¹⁰⁷ . نظرًا لتعدد المراجع القانونية والفقهية في البحث، فقد تم الاكتفاء بذكر أهمها، علمًا بأن المراجع كافة مسددة في متن البحث.